موقف الولايات المتحدة الأميركية من الخلافات بين رئيس أساقفة الكنيسة الكاثوليكية الهنغارية جوزيف ميندزنتي والحكومة الهنغارية 1945- 1949.

الأستاذ المساعد الدكتور مأمون شاكر إسماعيل
الجامعة المستنصرية – كلية التربية

ملخص : عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، تم تأسيس نظام سياسي جديد في هنغاريا . وجه الاتحاد السوفيتي دعمه للحزب الشيوعي الهنغاري من أجل جعله القوة السياسية المهيمنة في ذلك البلد. إصطدم الشيوعيون الهنغاريون مع العديد من الأحزاب السياسية والشخصيات الدينية المحلية ، كان الكاردينال جوزيف ميندزنتي رئيس الكنيسة الكاثوليكية الرومانية الهنغارية واحداً من أهم تلك الشخصيات التي جرى الصدام معها.

يحاول هذا البحث إلقاء الضوء على موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الخلافات بين الكاردينال والشيوعيين الهنغاريين ، الذين كانوا القوة المسيطرة في الحكومة الهنغارية . وفي خضم خلافاته مع الحكومة ، حاول ميندزنتي حث الأميركيين على التدخل لتعزيز موقفه . لكن الحكومة الهنغارية اعتبرت مواقف الولايات المتحدة المتعاطفة مع ميندزنتي ذنباً يستحق العقاب . لذلك ، تمت محاكمته عام 1949 وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة.

الكلمات المفتاحية : هنغاريا ، الولايات المتحدة الأميركية ، ميندزنتي ، الحزب الشيوعي الهنغاري.

مقدمة البحث :

أفرزت نهاية الحرب العالمية الثانية في أوربا أوضاعاً سياسية وإقتصادية وإجتماعية جديدة لا تخلو من الصعوبة حتى في الدول التي لم تكن أراضيها مسرحاً للقتال ، أما تلك التي شهدت أراضيها أعمالاً عسكرية فكانت أوضاعها أكثر صعوبة ومنها هنغاريا . ومع بدء العمل بإنشاء نظام سياسي جديد فيها ، فإن خلافات وتباينات في وجهات النظر ظهرت بين العديد من الإتجاهات السياسية المحلية في ذلك البلد ، إلا أن أبرزها كان بين النظام السياسي الجديد الذي هيمن عليه الحزب الشيوعي الهنغاري وبين رئيس أساقفة الكنيسة الكاثوليكية الهنغارية الكاردينال جوزيف ميندزنتي.

لا يهدف هذا البحث إلى تتبع السيرة الذاتية لجوزيف ميندزنتي ، ولا مسيرة حياته الطويلة التي إمتدت حتى عام 1975 ، بل يهدف إلى إيضاح موقف الولايات المتحدة من خلافاته وعدم توافقه مع سياسات النظام الجديد في هنغاريا الذي أسس في بدايات عام 1945 ، إذ أن الولايات المتحدة كانت إحدى الدول الراعية لتأسيس نظام سياسي جديد في هنغاريا إلى جانب كل من الإتحاد السوفيتي وبريطانيا ، بإعتبارهم الأعضاء المؤسسين للجنة السيطرة والتحكم التي أشرفت على إعادة تأهيل دول وسط أوربا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية . وعلى الرغم من ذلك ، فإن المتتبع لتأريخ هنغاريا منذ عام 1945 يلاحظ ضآلة الثقل المعنوي والسياسي للولايات المتحدة في ذلك البلد . والمشكلة التي نحاول التطرق إليها في هذا البحث تندرج ضمن هذا السياق . إذ أن الدعم المادي لجهة ما في المجتمع مهما بلغت مكانتها قد لا يكفي لإثبات حقوقها ، أو يحقق لها توازناً مع جهة سياسية يتوفر لها الدعم السياسي من أطراف أخرى ذات ثقل كبير . والمشكلة الأكبر هي عندما عوّل جوزيف ميندزنتي على ذلك الدور الأميركي في هنغاريا الذي رأه كبيراً وذي شأن ، بينما لم يستطع ذلك الدور أن يحقق له ما يريد أو يضمن له المكانة التي حظيت بها الكنيسة الكاثوليكية الهنغارية في الحياة العامة على مدى سنين طوال قبل عام 1945 . ينتهي موضوع البحث في بدايات عام 1949 ، أي عندما بدأت مرحلة جديدة وفاصلة في حياة ميندزنتي بقضاءه عقوبة السجن .

حاولنا في البحث توظيف العديد من المصادر ذات المساس المباشر بتأريخ هنغاريا المعاصر والمتعلقة تحديداً بسيرة حياة الكاردينال ميندزنتي ، كان من أهمها مذكراته الشخصية Memoirs Jozsef Cardinal Mindszenty

، بالإضافة إلى البعض الآخر من المؤلفات مثل كتاب (بيتر كينيز) Peter Kenez الموسوم (هنغاريا من النازيين إلى السوفيت) Hungary from the Nazis to the Soviets ، وحاولنا أيضاً الإستفادة إلى أبعد حد ممكن من وثائق العلاقات الخارجية الأميركية The Foreign Relations التي إستقينا منها مواقف الولايات المتحدة من الأحداث والقضايا المتعلقة بالكاردينال ميندزنتي بين عامي 1945- 1949 . وأخيراً نأمل أن يكون البحث قد ساهم في تسليط الضوء على جزء يسير من مواقف الولايات المتحدة تجاه واحدة من قضايا عديدة شهدها تاريخ هنغاريا المعاصر ، والرأي متروك للقارئ الكريم .... والله الموفق.

لمحة تأريخية موجزة عن جوزيف ميندزنتي :

ولد (جوزيف بيم) Josef Pehm عام 1892 في قرية (ميندزنت) Mindszent بأقصى غرب هنغاريا ضمن مقاطعة (فاس) Vas. وهو ينتمي إلى أسرة فلاحية فقيرة ، عاشت في بيئة كاثوليكية محافظة.[1] تدرج في تعليمه في مدارس ذات تكاليف يسيرة ، وبعد أن أتم تعليمه الثانوي ، درس في معهد للاهوت و تَخَصَص في مجال العلوم الدينية . وعلى الرغم من المنحة الدراسية التي قدمت له من جامعة فينا بالنمسا للتوسع في دراسة علم اللاهوت ، إلا إنه فضل الإكتفاء بما بلغه من تعليم .[2] تدرج في الخدمة الكنسية حتى بلغ عام 1915 مرتبة قس . كان شديد الولاء للنظام الملكي ممثلاً بـ (آل هابسبيرك) الذين حكموا إمبراطورية النمسا – هنغاريا حتى عام 1918، لذلك عارض النظام الجديد الذي تولى السلطة من بعده . وعلى أثر ذلك سجن لمعارضته تطلعات النظام الجديد لإلغاء النظام الملكي ، لاسيما بعد أن كتب مقالات عدة إنتقد فيها سياسات الحكام الجدد ومنها قانون (إصلاح الأراضي) الذي حاولت السلطات تطبيقه .[3]

إستمرت مسيرة جوزيف بيم خلال فترة مابين الحربين العالميتين دون صعوبات أو خلافات مع السلطات الحاكمة ، لاسيما بعد تغير النظام السياسي في هنغاريا منذ شهر آب عام 1919، والذي إستند على النموذج الليبرالي والبرلماني . وخلال تلك الفترة تدرج في الخدمة الكنسية حتى بلغ عام 1944مرتبة أسقف في أسقفية مدينة (فيزبريم) Veszprem الواقعة جنوب غرب بودابست .[4] لقد شهدت هنغاريا في تلك الفترة أحداثاً مهمة دفعت به إلى واجهة الأحداث . فخلال حكم حزب (صليب السهم) Arrow Cross [5] الموالي للألمان ، والذي إرتقى إلى السلطة بمساعدتهم أواخر عام 1944، وأثناء توغل القوات السوفيتية داخل الأراضي الهنغارية من جهة الشرق ، قام الأسقف جوزيف بيم بجمع حلقة من كبار رجال الدين الكاثوليك من المناطق التي لاتزال خاضعة للسيطرة الألمانية غرب هنغاريا ، ووجه رسالة بإسمهم إلى السلطات العسكرية الألمانية . طالباً منها أن لاتجعل من غرب هنغاريا ساحة حرب ، لاسيما بعد أن شهدت المناطق الشرقية منها دماراً كبيراً خلّفته المعارك مع السوفيت . إلا إن السلطات الهنغارية لم يرق لها ذلك التصرف ، فأسرعت بإعتقاله نهاية عام 1944.[6]

بقي الأسقف جوزيف بيم رهن الإعتقال لحين إستيلاء القوات السوفيتية على بودابست بداية عام 1945 . فتم الإفراج عنه مع الكثير من المعتقلين السياسيين . إذ إعتبر بعض رجال الدين في هنغاريا تلك الخطوة على إنها بادرة حسن نية من قبل السوفيت ،[7] لذلك إقترح عليه بعض القساوسة الذين أيدوا الوضع السياسي الجديد في هنغاريا بعد تحريرها من قبضة الألمان ، بأن يقدم الشكر إلى المارشال السوفيتي (كليمنت فوروشيلوف) Kliment Voroshilov [8] رئيس لجنة السيطرة التابعة لقوات الحلفاء في هنغاريا ، على ما بدر منه من حسن نية تجاهه بشكل خاص ، وتجاه الكنيسة الكاثوليكية في هنغاريا بشكل عام . إلا أن الأسقف رفض القيام بتلك الخطوة ، إذ كان ينظر إلى السوفيت على إنهم أعداء ، وأن أي نظام سياسي يؤسس في ظل وجود قواتهم لن يمتلك الشرعية . كما كان يكنّ "الإحتقار" للسياسيين الهنغاريين الذين أبدوا إستعدادهم لتأسيس نظام سياسي جديد في ظل تلك الظروف .[9]

وفي تلك الأثناء مرت الكنيسة الكاثوليكية الهنغارية بتطورات هامة أفرزت وضعاً جديداً بالنسبة للأسقف بيم . ففي شهر آذار عام 1945 توفي رئيس أساقفة الكنيسة الكاثوليكية الهنغارية الكاردينال (جستنيان سيريدي) Jusztinián Serédi [10] تاركاً رئاسة الكنيسة بدون خَلَف . وتبعاً لذلك إنعقد مجلس للأساقفة الكاثوليك إستمر لبضعة أشهر ، للتباحث في كيفية إدارة شؤون الكنيسة وترشيح عدد من الأساقفة ، كي يقع إختيار الكنيسة البابوية في الفاتيكان على أحدهم . ويعزى ذلك التأخر في إختيار رئيس جديد للكنيسة الكاثوليكية الهنغارية إلى عدم وجود بعثة دبلوماسية للفاتيكان في هنغاريا يمكنها تسهيل الإتصال مع الكنيسة البابوية في روما ، لاسيما بعد أن قامت القوات السوفيتية بإغلاق مقر تلك البعثة وطرد موظفيها وفي مقدمتهم السفير (أنجيلو روتا) Angelo Rotta[11] (1872-1965) عقب إعلانهم تحرير هنغاريا بشكل كامل في بداية نيسان 1945.[12] والسبب الذي تذرع به السوفيت هو أن بعثة الفاتيكان الدبلوماسية إستمرت في ممارسة عملها في هنغاريا ، ولم تعترض على سياسات الحكومة الهنغارية نهاية عام 1944 والتي كانت برئاسة حزب صليب السهم الموالي للألمان . إلا إن السبب الأكثر إقناعاً هو إن علاقة السوفيت بالفاتيكان لم تكن علاقة حسنة ، بسبب المواقف السلبية المتبادلة بينهما منذ نجاح ثورة أكتوبر عام 1917 في روسيا ، هذا بالإضافة إلى مواقف الفاتيكان المعارضة للفكر الماركسي ، لاسيما مواقف البابا (بيوس الثاني عشر) Pius XII .[13] لذلك كان السوفيت ينظرون إلى رجال الدين الكاثوليك وأتباعهم على أنهم عقبة مهمة أمام تنفيذ المشروع الهادف إلى السيطرة الشيوعية على هنغاريا .[14]

في السادس عشر من أيلول 1945 عين بابا الفاتيكان الأسقف جوزيف بيم رئيساً لأساقفة الكنيسة الكاثوليكية الهنغارية ، وإتخذ منذ ذلك اليوم لقب (كاردينال) وأضيف إسم ميندزنتي إلى إسمه نسبة إلى القرية التي ولد ونشأ فيها .[15] جاء ذلك التعيين مفاجئاً لبعض رجال الدين الكاثوليك في هنغاريا ، إذ أن ميندزنتي كان واحداً من أصغر الأساقفة سناً ، إضافة إلى أن أسقفية فيزبريم التي كان يترأسها أقل مرتبة في الهرم الكنسي من أسقفيات أخرى لها أساقفتها ممن هم أكبر سناً منه .[16] إلا أن ميندزنتي علل ذلك مشيراً إلى أن ثقة البابا بيوس الثاني عشر به كانت فوق كل الإعتبارات ، وفي مقدمة الأسباب التي رجحت كفته لديه ، كما أن البابا كان يدرك مميزات شخصية ميندزنتي منذ أن إختاره رئيساً لأسقفية فيزبريم ، إضافة إلى إهتمامه بالنواحي الإنسانية وعدم خضوعه للمؤثرات السياسية . ولا يستثنى أيضاً دور سفير الفاتيكان السابق في بودابست أنجيلو روتا الذي كان واحداً من أهم مستشاري البابا في مسألة إختيار رئيس جديد لأساقفة هنغاريا ، والذي نقل صورة رصينة ومشجعة عن شخصية ميندزنتي .[17] وعلى الرغم من تلك الصفات والمزايا التي جعلته مؤهلاً لذلك المنصب ، فإن هناك من أيدها وهناك من قلل منها ، إذ إتفق الكثيرون مع شجاعته وصدقه ونزاهته ، إلا أنهم لم يغفلوا في الوقت نفسه ضيق أفقه وتصلبه وعدم مرونته في التعامل مع النظام السياسي الجديد في هنغاريا [18]، مما قاده إلى الخلاف والصدام معه فيما بعد .

بداية الخلافات : قانون الإصلاح الزراعي 1945:

في بداية عام 1945 لم يكن من الواضح ما هو نوع الخلافات التي من المحتمل أن تنشأ بين زعامة الكنيسة الكاثوليكية في هنغاريا وبين الحكومة الهنغارية المؤقتة التي تشكلت نهاية عام 1944 بإشراف الحزب الشيوعي الهنغاري وسنده القوات السوفيتية المتقدمة من شرق هنغاريا بإتجاه العاصمة بودابست .[19] وكما أشرنا في سطور سابقة ، لم يكن الأسقف جوزيف بيم قد تقلد حتى ذلك الوقت منصب رئيس الأساقفة ، أي عندما بدأت أولى بوادر تلك الخلافات في شهر آذار عام 1945 ، إلا أن ذلك لم يمنعه من إبداء مواقفه وآراءه المنتقدة والمعارضة على حد سواء.

أشار أحد المؤرخين أن ما حصل في هنغاريا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وأثّر بشكل أو بآخر على الكنيسة الكاثوليكية فيها من قبيل قانون إصلاح الأراضي ، كان أمراً متوقعاً حدوثه . فالغنى الذي كانت عليه الكنيسة ، الآتي من ريع الأراضي الواسعة الصالحة للزراعة المملوكة لها ، كان من مخلفات النظام الإقطاعي الذي تجاوزته العديد

من الدول الأوربية منذ زمن ليس بالقصير والذي لم يعد آنذاك يتلائم مع تطلعات المجتمع الراغب في التطور.[20] وقد سبق أن طُرِحَ هذا الرأي من قبل السياسي والمفكر الإجتماعي الهنغاري (إيشتفان بيبو) István Bibo (1911-1979) ، الذي إعتبر أن الوضع الذي كانت عليه المساحات الواسعة من الأراضي الهنغارية قبل عام 1919 يمثل إلى حد ما – رغم التباعد الزمني - إمتداداً لفترة العصور الوسطى التي حاز فيها رجال الكنيسة والنبلاء على إمتيازات وإمكانيات مادية واسعة .[21] لذا قد يجوز القول أن بعضاً من القوانين التي أُصدِرت منذ بداية عام 1945 كانت من الناحية التاريخية إستكمالاً لتلك التي أُصدِرت نهاية عام 1918 ، مع ملاحظة إختلاف الرؤى والنظام السياسي الذي أصدر تلك القوانين في كلتا المرحلتين الزمنيتين .

أُجيزَ مشروع قانون الإصلاح الزراعي في الخامس عشر من آذار 1945 من قبل الحكومة المؤقتة ، في زمن كانت تلوح فيه نهاية الحرب العالمية الثانية ، بينما كانت توجهات الحلفاء منصبة حول تقسيم مناطق السيطرة والنفوذ في شرق أوربا ووسطها . إلا أن إهتمام الحلفاء الغربيين بهنغاريا كي تكون واحدة من مناطق نفوذهم كان أقل بكثير من إهتمام السوفيت الذين أرادوا موطئ قدم لهم في شرق أوربا الوسطى ، فضلاً عن رغبتهم في ترسيخ أقدامهم في دول أوربا الشرقية ، وهو ما حصل فعلاً.[22] وعلى العموم ، لم يشهد مشروع ذلك القانون صعوبة في إصداره ، بل كانت الأجواء مُهَيئة له بين من يمثلون الإتجاهات والأحزاب السياسية في هنغاريا . وعلى الرغم من أن وضعَ يد الحكومة على مساحات واسعة من الأراضي قد بدء بعد إصدار القانون بفترة وجيزة ، إلا إنه لم يطبق بشكل تام حتى نهاية عام 1947 ، إذ لم تكن هناك إحصائية كاملة لأعداد المزارعين الذين إستحقوا في حينها أن توزع عليهم الأراضي ، وما ذُكر كان أرقاماً تقريبية ، لاسيما وأن هنغاريا خرجت لتوها من الحرب التي كان أثرها على الجانب البشري لايزال غير مكتمل المعالم وبالتحديد من ناحية الخسائر ، هذا بالإضافة إلى أن مشروع القانون تُرك مفتوحاً للنقاش كي يصبح مكتملاً عند عرضه على البرلمان الهنغاري الجديد الذي شُكِل بعد الإنتخابات العامة نهاية عام 1945.[23]

لم يَرُق مشروع ذلك القانون إلى الأسقف جوزيف بيم الذي بين في مناسبات وإشارات عديدة سخطه الشديد عليه وعلى من ساهم بشكل فعّال في إصداره لاسيما الحزب الشيوعي الهنغاري .[24] ولا عجب أن يُشَبّه من حكم هنغاريا من شيوعيين عام 1919 بأولئك الشيوعيين الذين عادوا ليفرضوا إرادتهم من جديد عام 1945 رغم شعارات الديمقراطية التي رفعوها ، إذ وصفهم بعبارة بالغة القسوة مشيراً إلى أن " الكلب" هو نفسه الذي حكم هنغاريا عام 1919 ، إلا أنه "إزداد إحمراراً" عام 1945.[25] لقد حاول الأسقف جوزيف بيم التقليل من شرعية مشروع القانون عندما تطرق في مذكراته إلى المجلس النيابي الإنتقالي الذي شرّعه والحكومة المؤقتة التي صادقت عليه ، مشيراً إلى أن ذلك المجلس الذي أسّسَ بمبادرة من الحزب الشيوعي الهنغاري أواخر عام 1944 في مدينة (ديبرسين) شرقي هنغاريا وتحت حماية القوات السوفيتية لم يكن أعضاؤه من المنتخبين بل من المعينين ، كما أن تعداد الشيوعيين فيه كان الأعلى مقارنة بالأحزاب الأخرى .[26]

كان قانون الإصلاح الزراعي موضوعاً شغل إهتمام الأوساط الكنسية الكاثوليكية في هنغاريا ، ولم تستطع تجاوزه أو التعايش معه لفترة ليست بالقصيرة ، لذا لم يغب النقاش حوله في المؤتمر الأسقفي الذي عقد في بودابست في السابع عشر والثامن عشر من تشرين الأول 1945 ، لاسيما وأنه المؤتمر الأول الذي أقيم برئاسة الكاردينال جوزيف ميندزنتي رئيس أساقفة الكنيسة الكاثوليكية الهنغارية . نوقشت على هامش المؤتمر الضائقة المالية التي بدأت آنذاك تلوح في الأفق ، لاسيما المتطلبات المالية المتعلقة بنشاط الكاتدرائيات ومكاتب الأسقفيات ومعاهد اللاهوت التي تأثرت بقانون الإصلاح الزراعي ، إذ إن الأراضي التي كانت تملكها وصودرت منها ذات مساحات واسعة ، بينما لم يكن تأثير القانون كبيراً على المؤسسات الكنسية الأقل شأناً والتي إمتلكت أراض ذات مساحات لاتزيد عن مائة وخمس وعشرون أيكراً تقريباً .[27] لقد جاء صدور ذلك القانون مكمّلاً لظروف الحرب وسلبياتها التي أصابت ممتلكات الكنيسة

الكاثوليكية الهنغارية وأدوات إتصالها مع الشعب إما عن طريق التدمير والحرق أو السرقة ، منها دور طباعة الصحف والكتب التي أصيبت بأضرار كبيرة . وعلى الرغم من تلك الظروف ، لم يكن الكاردينال ميندزنتي ميالاً للتصعيد مع الحكومة ، وهو ما لمَسَهُ أيضاً في توجهات رجال الدين الآخرين الذين حضروا المؤتمر المذكور . إلا أن ميندزنتي إدعى في مذكراته أن الرأي الذي ساد في المؤتمر لم يكن معارضاً لفكرة الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الأراضي بقدر ما كان معارضاً للأسلوب الذي أُصدِر به ذلك القانون الذي إعتبره من وحي أفكار السوفيت . ورغبةً منه في عدم تحريض رجال الدين ومن ثم إثارة الحكومة ، فقد نصحهم بقبول المرتبات الشهرية المخصصة لهم من الدولة ، بينما رفض شخصياً إستلام راتبه الحكومي كرئيس لأساقفة الكنيسة الكاثوليكية الهنغارية ، معتبراً أن ذلك لا يثير مشكلة لاسيما وأنه رفض إستلام مرتبات مماثلة في فترة الإحتلال النازي لهنغاريا عام 1944 عندما كان رئيساً لأسقفية فيزبريم .[28]

لم تكن تلك التطورات بعيدة عن مرأى ومسمع الدبلوماسيين الأميركيين المتواجدين في هنغاريا.[29] إلا أن اللافت في الأمر أنهم لم يرغبوا في إصدار تعليق يتناول القانون المشار إليه ، والسبب فيما يبدو هو عدم وجود حكومة هنغارية منتخبة شعبياً ، أي أن إعتراف الأميركيين بالحكومة القائمة آنذاك كان إعترافاً مؤقتاً لغاية إقامة إنتخابات حرة في هنغاريا . وربما يكون الأميركيون قد أخطأوا في ذلك الجانب ، إذ إن قانون الإصلاح الزراعي لم يتم إلغاؤه حتى بعد إجراء الإنتخابات في هنغاريا نهاية عام 1945 ، أي أن ما أصدرته الحكومة المؤقتة من مشاريع قوانين أخذت الصفة الرسمية ولم يتم نقضها فيما بعد . أما السبب الثاني الذي ربما يفسر الصمت الرسمي الأميركي الذي أظهرته وثائقهم الدبلوماسية (وثائق العلاقات الخارجية)[30] تجاه ذلك القانون الذي مسَّ جزءاً مهماً من ممتلكات الكنيسة الكاثوليكية الهنغارية ، فيعود على الأرجح إلى عدم رغبة الأميركيين في إثارة السوفيت في ذلك الوقت المبكر الذي سبق نهاية الحرب بأشهر قليلة ، لاسيما وأن قبضتهم العسكرية ونفوذهم السياسي – أي السوفيت - كانا بإزدياد ملحوظ في هنغاريا . وقد يكون هنالك تفسير آخر للموقف الأميركي ، إذا ما إعتبرنا الصمت موقفاً ، وهو أن الأميركيين كانوا مدركين بأن المرحلة الجديدة في هنغاريا تتطلب إصلاحات وتغييرات واسعة لاسيما في المجال الإقتصادي ، وبما أن هنغاريا بلد زراعي في المقام الأول ، فليس من المستغرب أن تشمل تلك الإصلاحات نظام ملكية الأراضي ، لاسيما وأن قانون إصلاح الأراضي الأول لعام 1918 والذي تم إبطاله بعد فترة وجيزة أصدرته حكومة ليست شيوعية .

علاقته بالأميركيين :

في الثلاثين من تشرين الثاني 1945 بدأ الكاردينال ميندزنتي زيارته إلى روما والتي إلتقى خلالها بالبابا بيوس الثاني عشر ، حيث أعرب له عن شكره وتقديره للثقة العالية التي تمثلت في إختياره رئيساً لأساقفة الكنيسة الكاثوليكية الهنغارية . ولم تكن الظروف التي عاشتها هنغاريا آنذاك بعيدة عن محادثات الرَجُلين ، إذ قدم ميندزنتي شرحاً واسعاً عن الأوضاع المعيشية السيئة التي كانت تشهدها هنغاريا بسبب تبعات وتأثيرات الحرب العالمية الثانية التي تفاقمت ووصلت إلى حد الأزمة الإقتصادية ولاسيما في العاصمة بودابست .[31] ورغبة منه في تقديم المساعدة ، إقترح البابا على ميندزنتي أن يلتقي بمجموعة من الأساقفة الأميركيين ينتمون إلى (مؤتمر الرعاية الكاثوليكية)[32] الأميركي والذين تواجدوا آنذاك في روما بهدف طلب المساعدة منهم ، وبالفعل حصل منهم بعد مقابلتهم على مبلغ من المال تمكن به من شراء بضع شاحنات لنقل المواد الغذائية من الأراضي الزراعية في أنحاء هنغاريا إلى العاصمة بودابست . ويبدو أن ذلك المبلغ من المال كان بداية لنشاط أوسع قام به مؤتمر الرعاية الكاثوليكية الأميركي الذي بدأ بإرسال المساعدات الإنسانية إلى هنغاريا عبر النمسا .[33] وعلى الرغم من الطابع الإنساني لتلك المساعدات ، إلا أنها أثارت حفيظة كل من الحكومة والحزب الشيوعي الهنغاريين لما تحمله من مؤشرات سياسية قد تحرجهما أمام قواعدهما الشعبية في هنغاريا ، كما تُقدم دليلاً على عجز الحكومة في إيجاد مخرج من الأزمة الإقتصادية التي يعاني منها البلد

. وضمن السياق نفسه ، زادت عبارات الشكر التي وجهها مندزنتي لمرسلي تلك المساعدات من الأمر سوءاً ، إذ أشار في كلمة عامة وجهها إلى الهنغاريين بأن المساعدات الأميركية دليل على الرعاية الشاملة والتضامن الذي تقدمه الكنائس العالمية ، بينما تُمَثل البلشفية نقيض ذلك .[34] وعلى إثر ذلك ، تذرّع وزير النقل الهنغاري بأن وزارته لاتملك الإمكانيات الكافية لنقل تلك المساعدات من النمسا ، كما أصبح جزءاً منها عرضة للمساومة والإبتزاز من قبل الشيوعيين الذين عانوا من عدم كفاية المساعدات المرسلة من الإتحاد السوفيتي .[35]

وفي حقيقة الأمر ، فإن تلك المساعدات وإن لم تكن ذات صبغة رسمية ، إلا أنها أظهرت في الوقت نفسه عجز الولايات المتحدة عن التحرك والتصرف داخل الأراضي الهنغارية ، وهو ما أشار إليه صراحة رئيس الوزراء الهنغاري (فيرينس ناغي) Ferenc Nagy (1903- 1979) بعد لقاءه بوزير الخارجية الأميركية (جيمس بيرنز) James Byrnes (1882- 1972) ، بأن الديمقراطيات الغربية إما غير راغبة أو غير قادرة على معارضة سياسات الإتحاد السوفيتي في دول أوربا الشرقية .[36] وهذا يشير إلى إن الجهد غير الحكومي المتمثل بالمنظمات الإجتماعية والدينية الأميركية كان أكثر قدرة على التجاوب والتفاعل مع مناشدات الكاردينال ميندزنتي . والغريب في الأمر أن الكاردينال لم يوجه إنتقاداته للجهات الرسمية الأميركية على ضعف أدائها في هنغاريا ، بينما كان لاذعاً في إنتقاده للسوفيت وقواتهم المتواجدة هناك وللحزب الشيوعي الهنغاري .

لقد أظهر الكاردينال ميندزنتي خلال تلك الأحداث جانباً من حسن الظن - إذا جاز التعبير – بالأميركيين بشكل عام ، على الرغم من أن المساعدات كانت من أطراف غير رسمية . إلا أن إحدى برقيات الوزير الأميركي المفوض في بودابست (آرثر شونفيلد) المرسلة إلى وزارة الخارجية الأميركية في التاسع والعشرين من آذار 1945 أظهرت شيئاً من عدم الإرتياح الأميركي تجاه مواقف الكاردينال من سياسات الحكومة الهنغارية . إذ على الرغم من المنصب الديني الرفيع الذي كان يتبوأه ميندزنتي ، إلا أن البعثة الدبلوماسية الأميركية لم تبادر في التدخل أو التوسط بينه وبين الحكومة الهنغارية ، على عكس السوفيت الذين دعموا بشكل واضح الحزب الشيوعي الهنغاري وسياسات الحكومة طالما لم تكن تتقاطع مع وجهات نظرهم ، كما لم تبادر تلك البعثة في الإتصال به بشكل مباشر أو غير مباشر ، في حين إلتقى الوزير الأميركي المفوض مع العديد ممن لم يتفقوا مع الكاردينال في الرأي . كان (إيشتفان بالوغ) István Balogh[37] وكيل وزارة الخارجية الهنغارية أحد الذين إلتقى بهم شونفيلد وإستمع إليه فيما يخص مواقف ميندزنتي من سياسة الحكومة الهنغارية ، وبطبيعة الحال جاءت تلك المواقف سلبية . إذ تحدث بالوغ للوزير الأميركي المفوض عن لقاءه بالكاردينال والذي كان هدفه إقناع الأخير بضرورة إظهار المرونة وإتباع نهج متعاون مع ما أسماه بـ "الديمقراطية الهنغارية" ، ولكن دون جدوى . كما أشار إلى أن الكاردينال رفض إقتراحاً آخراً منه ، كان من الممكن أن يفتح باباً للتقارب أو الحوار مع الحكومة ، مفاده أن يدلي بحديث إلى الصحافة الحكومية يتطرق فيه إلى رحلته لروما ، ثم يعرّج من خلاله على الصعوبات التي كانت تواجه الحكومة في المجال الإقتصادي .[38]

ويبدو أن معلومات بالوغ وآراءه كانت مفيدة للوزير الأميركي شونفيلد ، لاسيما وإن الأول لم يكن من خصوم ميندزنتي ، كما يُلاحَظ أن شونفيلد لم يناقش بالوغ فيما ذكره من آراء ومعلومات ، ولم يبد رأيه بشأن ذلك حتى عندما أرسل فحوى ما دار في المقابلة إلى وزارة الخارجية في واشنطن . لقد صبَّ حديث بالوغ في غير مصلحة ميندزنتي ، إذ وصفه للوزير المفوض شونفيلد بأنه "عنيد" ومتصلب مع من يخالفونه الرأي ، ولم يخفِ بالوغ خشيته على مستقبل الكنيسة الكاثوليكية الهنغارية عندما أشار إلى أن ميندزنتي يلحق أذى كبيراً بالكنيسة ، نظراً لأن مستشاريه القساوسة من ضيقي الأفق إضافة إلى أولئك الأرستقراطيين القدامى من ملّاك الأراضي ، وفي رأي بالوغ فإن السذاجة بلغت حداً بميندزنتي إلى درجة إقتناعه بأن الولايات المتحدة ستستخدم السلاح النووي لطرد السوفيت من هنغاريا .[39] وهذا بحد ذاته يُظهِر مرة أخرى مدى حسن النية وربما سطحية الفكرة المكوَّنة لديه عن سياسة الولايات المتحدة الخارجية بشكل عام وتجاه هنغاريا بشكل خاص .

لقد نبَّهت تلك المقابلة الوزير المفوض شونفيلد إلى مسألة هامة ، لم يتأخر في تذكير وزارة الخارجية الأميركية بها ، وهي أن الكاردينال ميندزنتي حصل خلال رحلته المذكورة إلى روما على مبالغ كبيرة من المال عن طريق المتبرعين لاسيما المنظمات الكاثوليكية الأميركية . ويبدو أن شونفيلد قد تنبَّه إلى وجود علاقة بين تلك الأموال وبين ماسمعه من بالوغ ، من أن الكاردينال قدم طلباً إلى السلطات الحكومية عن طريق بالوغ من أجل السماح له بإصدار جريدة يقوم من خلالها بنشر آراء الكنيسة الكاثوليكية الهنغارية في قضايا متعددة ومنها السياسية . أي أن الأموال التي حصل عليها ميندزنتي لم تخصص كلياً للمساعدات الإنسانية ، بل رُصِد البعض منها إلى مشاريع تزيد من تدخل الكنيسة في القضايا السياسية ، وهو ما سبق للبابا بيوس الثاني عشر أن إنتقده في سلوك ميندزنتي رغم رضاه عنه في الجانب الديني والرعوي . ومن جانب آخر زاد ذاك التدخل من محاولات الحكومة في دعم المنافسين للكاردينال ومنهم (إيشتفان بارانكوفيتش) István Barankovics [40] الذي رأته الأجدر في الحصول على ترخيص لإصدار جريدة تمثل رأي الأوساط الكاثوليكية ، بدلاً من ميندزنتي الأكثر ضرراً عليها وعلى مشاريعها السياسية .[41]

قضية التاج الملكي الهنغاري :

يعتبر التاج الملكي الهنغاري أحد أهم رموز التراث الوطني في هنغاريا والمرتبط بتأسيس أقدم نظام حاكم في البلد . يعود تاريخ ذلك التاج إلى نهاية القرن العاشر الميلادي ، وبالتحديد عام 1000 م ، عندما تُوِّج به الملك (ستيفن الأول) Stephen I (970- 1038) ليكون ملكاً على هنغاريا [42] من قبل البابا (سيلفستر الثاني) Sylvester II (946- 1003) نظراً للخدمات التي قدمها الأول في محاربة بعض أعداء البابا من البيزنطيين والبلغار في المناطق الواقعة شرق نهر الدانوب في أوربا الوسطى . كان ذلك التتويج مرتبطاً بأبعاد دينية كاثوليكية هامة ، إذ منحه البابا مرتبة قديس Saint وصولجاناً كنسياً وتفويضاً بتأسيس كنيسة ، والتي أسسها في مقر حكمه في بلدة (إزتيرغوم) Esztergom شمال هنغاريا لتصبح المقر الرئيسي للكنيسة الكاثوليكية الهنغارية .[43]

إستمر ملوك هنغاريا ، ثم ملوك مملكة النمسا – هنغاريا من آل هابسبرك في وضع ذلك التاج على رؤوسهم في مراسيم التتويج والمناسبات الدينية والوطنية . إلا أن إلغاء النظام الملكي عام 1918 ثم حلول نظام الوصاية بدلاً عنه عام 1920[44] وضع حداً لإستخدام ذلك التاج ، وبقي محفوظاً في خزائن الدولة الهنغارية حتى أواخر عام 1944 ، إلا أنه ظل يمثل رمزاً وطنياً وتاريخياً هاماً . كان الكاردينال جوزيف ميندزنتي من أكثر الهنغاريين إعتزازاً برمزية ذلك التاج ، لاسيما وأنه مرتبط بالنظام الملكي الذي بقي موالياً له رغم زوال حكمه منذ عام 1918 ، بالإضافة إلى إرتباطه بآل هابسبرك الذين يكن لهم الإحترام ، فضلاً عن قدسية التاج نفسه .[45]

في الأشهر الأخيرة من عام 1944 ومع إقتراب القوات السوفيتية من العاصمة بودابست ، هرب العديد من أعضاء حكومة حزب صليب الأسهم الهنغارية المتعاونة مع الألمان ، وفي حوزتهم أموال ومقتنيات نفيسة تعود ملكيتها للدولة الهنغارية . وعند بدء الحكومة الهنغارية المؤقتة بمهام عملها في مطلع عام 1945 ، كان التاج الملكي من بين ممتلكات الدولة التي أعلن عن فقدانها . وفي العاشر من مايس 1945 أعلنت إحدى فرق المشاة التابعة للقوات الأميركية عن أسرها لنائب رئيس الوزراء الهنغاري الهارب (يانو سولوشي) Jenő Szöllősi (1893- 1946) في بلدة (ماتسي) Mattsee شمال النمسا وبحوزته التاج الملكي الهنغاري .[46] في السابع والعشرين من حزيران من السنة ذاتها ، طالبت وزارة الخارجية الهنغارية بضرورة تسليم السلطات العسكرية الأميركية التاج إلى الحكومة الهنغارية . وبسبب خضوع هنغاريا في حينها للإحتلال العسكري السوفيتي ، والخشية من دورٍ متنامٍ للحزب الشيوعي الهنغاري على الصعيد الداخلي ، فقد ظهرت في الوسط الكاثوليكي بعض الآراء الرافضة لعودة التاج ، ومنهم الكاردينال ميندزنتي الذي كان مقتنعاً بكل تلك الأسباب المُمانعة لعودة التاج ، مضافاً إليها قدسيته التي من المفروض أن لا تسمح لرجال الدين الكاثوليك أن يسلّموه إلى من لا يؤمن بها . وقد تلاقى موقف الكاردينال مع موقف الأستاذ الهنغاري في علم

اللاهوت (جوزيف فايغاند) József Waigand (1912- 1993) الذي رأى أن الحكومة لن تعامل التاج على أنه إرث وطني وتأريخي يستوجب إحترامه ، وفي أحسن الأحوال ستحتفظ به في المتاحف كقطعة صماء ، وربما ستسلمه إلى السوفيت كتعويضات حرب .[47]

طلب فايغاند من الكاردينال ميندزنتي الإتصال بالأميركيين وحثهم على عدم تسليم التاج للحكومة الهنغارية ، وعوضاً عن ذلك تسليمه إلى بابا الفاتيكان كي يبقى وديعة لديه ، إذ إنه المصدر الذي أتى منه التاج قبل مئات السنين . وعليه ، تنبّه الفاتيكان للأمر منذ نهاية عام 1945 ، إذ طلبت وزارة خارجيته ونيابة عن كاثوليك هنغاريا من الحكومة الأميركية بأن يتم تسليم التاج إلى الكنيسة الكاثوليكية الهنغارية ، أو أن يؤمن لدى الدولة البابوية .[48] إلا أن الجانب الأميركي حاول المماطلة في تسليمه ، إذ تذرّعَ (روبرت ميرفي) Robert D. Murphy (1894- 1978) المستشار السياسي الأميركي في ألمانيا – حيث نُقِل التاج- بأن الأميركيين لايملكون تفاصيل عن تاريخ التاج ومن هو المالك الحقيقي له [49] ، كما أشار إلى أنهم لم يستولوا على التاج عنوة ، بل سُلِّم إليهم من قبل نائب رئيس الوزراء الهنغاري الذي تم أسره .[50]

وفي واقع الحال ، لم يكن الأميركيون راغبون بتسليم التاج ، وربما تكون أعذارهم في ذلك متوافقة مع أعذار الكنيسة الكاثوليكية الهنغارية ومؤيديها المذكورة سلفاً . أما الكاردينال ميندزنتي ، فمن الواضح أن موقفه هذا مثّلَ خلافاً مع موقف الحكومة الهنغارية يضاف إلى خلافاته السابقة ، وإستند الأميركيون على ذلك الموقف في إحتفاظهم بالتاج لفترة طويلة ، إذ لم يكن هنالك رفض أو إدانة من جانب الكاردينال أو حتى من الفاتيكان لبقاء التاج بعهدة الأميركيين ، ولم تكن هناك مطالبة ملحة أو مشددة لوضعه بعهدة الفاتيكان ، بل مجرد رؤى وإقتراحات من قبل ميندزنتي هدفها إبعاده عن أيدي الحكومة أو الحزب الشيوعي الهنغاريين .

من جهة أخرى ، لم تكن الرغبة في الإستفادة من الموضوع بعيدة عن تفكير الأميركيين ، إذ جاء في إحدى مقترحات (مكتب الحكومة العسكرية) التابع للولايات المتحدة والذي كان يدير الجزء الغربي من ألمانيا بعد عام 1945 ، بأن إبقاء التاج بحوزة الأميركيين سيوفر فرصة مستقبلية للمساومة عليه في أية مسألة تراها الولايات المتحدة مُناسِبة لتلك المساومة . ويبدو أن الطرف المقصود بتلك المساومة هو الإتحاد السوفيتي الذي كان يشرف على سير العملية السياسية في هنغاريا ، إذ إن المقترح المذكور أشار إلى إن نقل التاج إلى الولايات المتحدة لابد أن يتم بعد إعلام الكاردينال ميندزنتي . وعلى أية حال ، إحتفظت الولايات المتحدة بذلك التاج لسنوات طويلة إستمرت حتى عام 1976 ، إذ جرى تسليمه حينها بشكل رسمي إلى الحكومة الهنغارية . إلا إن الغريب في الأمر هو أن الكاردينال ميندزنتي لم يُشِر في مذكراته التي عبّر فيها عن آراءه ومواقفه إلى موضوع التاج ، وربما يعود ذلك إلى سببين ، أولهما قناعته بأن وجود التاج بأيدي الأميركيين أفضل من تسليمه إلى الشيوعيين الهنغاريين أو السوفيت ، وثانيهما هو عدم رغبته في إدانة تصرف الجانب الأميركي الذي تجاهل تسليمه إلى الفاتيكان ، على الرغم من أن ذلك كان المقترح الذي قدمه لهم في بدية الأمر ، وربما يعزى ذلك إلى أنه أراد الإحتفاظ بعلاقات حسنة مع الأميركيين .

موقف الولايات المتحدة من طَلَبِهِ دعم موقف الكنيسة الكاثوليكية الهنغارية عام 1948 :

مثّل عام 1948 نقطة تحول سلبية في علاقة الكاردينال ميندزنتي بالحكومة الهنغارية ، إذ فاق في سلبيته كل الخلافات السابقة بين الجانبين ، وبات الكاردينال يشعر بخطر أكبر يحيق بالكنيسة الكاثوليكية ومؤسساتها ، لاسيما بعدما زادت إجراءات التأميم الحكومية لتشمل المدارس الكاثوليكية التي تم إستبدال مناهجها السابقة بمناهج أخرى لا تضم الدين في محتوياتها ، علماً أن تلك الإجراءات بدأت في أواخر عام 1945 وإزدادت إتساعاً على مدى سنتين ونصف حتى منتصف عام 1948. هذا بالإضافة إلى تشديد الخناق على الطلبة ذوي الميول الدينية إلى حد فصل

البعض منهم من مدارسهم ، وكل ذلك جرى في ظل تنامي القوة السياسية للحزب الشيوعي الهنغاري المدعوم بتوجيهات موسكو ورعايتها .[51]

ويبدو أن الكاردينال ميندزنتي بات يشعر بأنه واقع تحت مراقبة العناصر الشيوعية التي يدير حزبها وزارة الداخلية ،[52] لذا لم يكن من السهل عليه أن يتصل بشكل مباشر برئيس البعثة الدبلوماسية الأميركية في بودابست الوزير المفوض (سيلدن تشابن) Selden Chapin (1899- 1963)[53] ، وعوضاً عنه أرسل في السادس والعشرين من نيسان 1948 أحد الذين يثق بهم من رجال الدين الكاثوليك والذي عرّفَ نفسه للوزير تشابن بأنه الأب (أولازلو ماديار) Olaszlo Magyar ، مشيراً إلى أنه يحمل رسالة شفوية من الكاردينال ميندزنتي تتعلق بالأوضاع السياسية وتأثيراتها على الصعيد العام في هنغاريا ، ولم يُخفِ رجل الدين المشار إليه رغبة الكاردينال وإهتمامه في عرض الموضوع على رئيس البعثة الدبلوماسية الأميركية والإستفادة من رأيه أو رأي وزارة الخارجية الأميركية ، أو التدخل المباشر بشكل أو بآخر من قبل حكومة الولايات المتحدة الأميركية في الشأن الداخلي الهنغاري لصالح الكنيسة الكاثوليكية إن أمكن ذلك . وعلى الرغم من المقابلة الودية التي جرت بين الإثنين والأخذ والرد بينهما ، إلا أن الوزير المفوض تشابن لم يكن مطمئناً من سرّيتها ، إذ ساوره الشك حول إمكانية تسرب ما دار فيها إلى "الشيوعيين" على حد تعبيره ، وذلك تلميح منه إلى أن نشاط البعثة الدبلوماسية الأميركية في بودابست واقع على الأرجح تحت مراقبة الأجهزة الأمنية الهنغارية ، وهو ما نقله في برقيته إلى وزارة الخارجية الأميركية .[54]

شكا ميندزنتي على لسان مبعوثه من تضييق الخناق "الشيوعي" على الكنيسة الكاثوليكية الهنغارية ، إلى درجة أنه أصبح في حيرة من أمره فيما يخص التعليمات التي يصدرها لأتباعه للتعامل مع القيود المفروضة على جزء كبير من النشاطات والمسؤوليات الإجتماعية للكنيسة ولاسيما التعليم . ورأى أن العناصر المتطرفة هي من يدير الحزب الشيوعي بينما تراجع دور المعتدلين فيه ، وفي واقع الأمر ، لم يكن إعتقاد ميندزنتي أو رؤيته تلك في محلهما ، إذ أثبتت الفترة الزمنية اللاحقة أن مسألة الإعتدال والتطرف كانتا بمثابة تبادل أدوار بين سياسيي الحزب الشيوعي الهنغاري . وأشار مبعوث ميندزنتي أيضاً إلى أن الكنيسة الكاثوليكية بقيت متماسكة أمام محاولات التفرقة والإيقاع بين أتباعها وإستمالة الآخرين منهم من قبل السياسيين الشيوعيين المتنفذين في الحكومة . و ذكر بأن الكاردينال أدرك بأن تلك المحاولات عبارة عن ضغوط تُمارَسُ عليه وعلى رجال الدين الكاثوليك المؤيدين له من أجل الوصول إلى تهدئة مؤقتة مع الحكومة .[55]

يُستَشَف من سياق الحديث الذي أدلى به أولازلو ماديار بتكليف من الكاردينال ميندزنتي ، أن الأخير بات في موقف ضعيف أمام الزخم الحكومي المتنامي الذي أداره الحزب الشيوعي الهنغاري ، والذي لم تكن نسب التصويت في الإنتخابات تمثل قوته الفعلية ، إذ أن تلك القوة تكمن في ضعف الأحزاب الأخرى مضافاً إليها قوة الدعاية الأعلامية التي كان يمتلكها الحزب والمدعومة من موسكو ، إضافة إلى شراسة قياداته السياسية في التعامل مع خصومها سواء في المحاكمة والتصفية مثلما حصل مع خصوم فترة الحرب العالمية الثانية ، أو بالتهديد والإقصاء مثلما حصل مع معارضيها في العملية السياسية الجديدة في هنغاريا منذ منتصف عام 1945 .[56] أما الضعف وقلة الحيلة التي بات عليها الكاردينال ميندزنتي ، فهي أمر طبيعي نتج عن كل تلك المتغيرات التي طرأت على ميزان القوى السياسية في هنغاريا والذي مالت كفته لصالح الحزب الشيوعي الهنغاري كما أشرنا ، والذي لايُخفى موقفه من الدين ومن تأثيراته في المجتمع ، وهو حال معظم الأحزاب الشيوعية في العالم لاسيما في تلك الفترة التي شهدت رغبة تلك الأحزاب في إثبات الوجود وتعويض ما فاتها سياسياً خلال فترة مابين الحربين العالميتين .

ويتضح من حيثيات الحديث ، أن ما ذكره مبعوث الكاردينال كان عبارة عن تمهيد لأمرٍ وطلبٍ هام يعتبر السبب الأساسي الذي أقيمت من أجله تلك المقابلة ، إذ شعر ميندزنتي أن الكنيسة الكاثوليكية الهنغارية أصبحت أمام مفترق

طرق ، وأن مسؤولياته تحتم عليه إتخاذ قرارات مصيرية للدفاع عنها ، ولكن الملاحَظ أن مبعوث الكاردينال لم يُشر إلى نوعية أو فحوى تلك القرارات المزمع إتخاذها ، كما إنها لم تثر إهتمام الوزير المفوض تشابن الذي لم يطلب توضيحاً عن تلك القرارات ، إلا أنه شعر بأن ميندزنتي يطلب نصيحته أو مشورة الحكومة الأميركية حول ما يمكن إتخاذه من قرارات ومدى فاعليتها في ثني الحكومة الهنغارية عن سياستها تجاه الكنيسة الكاثوليكية الهنغارية .[57]

أعرب الوزير المفوض تشابن عن عدم قدرته على إبداء النصيحة المطلوبة ، إذ أوضح بأنه لايملك الحق في ذلك حتى وإن كانت القضية وحيثياتها واضحة له . ويبدو أن ميندزنتي إنساق وراء إعتقادٍ غير واقعي ، مفاده أن الحرب بين الأميركيين والسوفيت حتمية على مدى المستقبل القريب ، وقد أشار مبعوثه إلى ذلك عندما طلب نصيحة الأميركيين بشأن إتفاق مؤقت قد تعقده الكنيسة الكاثوليكية الهنغارية مع الحكومة ريثما تندلع تلك الحرب وتتحرر هنغاريا على يد الأميركيين حسبما كان يعتقد . إلا أن الوزير المفوض تشابن فنّد ذلك الإعتقاد وأكد له أن الحرب ليست حتمية رغم جميع الخلافات بين الجانبين الأميركي والسوفيتي ، وأضاف فيما معناه أن الكاردينال ميندزنتي لم يكن يملك فكرة واسعة عن العلاقات الدولية ، وأن تصوراته لم تكن دقيقة في ذلك الشأن .[58] وحاول تشابن أيضاً وبأسلوبٍ دبلوماسيٍ ذكي أن ينأى بالولايات المتحدة بعيداً عن خلافات ميندزنتي مع الحكومة الهنغارية بإشارته إلى الفاتيكان ، إذ تساءل عن علاقة الكاردينال بالفاتيكان وما إذا كانت الإتصالات مؤمنة بينهما ، وهو تلميح يُفهم منه أن مشاكل الكاردينال والكنيسة الهنغارية يمكن عرضها على الدولة البابوية بدلاً من الولايات المتحدة . إلا أن ذلك يعتبر تهرباً من الوزير تشابن الذي كان يدرك تماماً أن قوة تأثير الفاتيكان في القضايا الدولية أو الداخلية في الدول الأخرى لا تقارن بقوة التأثير الأميركية . وعلى الرغم من أن تشابن لم يُظهر موقفاً صريحاً مؤيداً أو معارضاً لطلب ميندزنتي ، إلا أنه كان متفهماً لموقف الكنيسة الكاثوليكية الهنغارية الحرج ، لاسيما بعد التحذيرات التي صدرت آنذاك من قِبل نائب رئيس الوزراء الهنغاري والأمين العام للحزب الشيوعي (ماتياش راكوشي) Mátyás Rákosi [59] للكنيسة الكاثوليكية الهنغارية من مغبّة التمادي في نهجها وخطابها غير المنسجم مع "الديمقراطية الهنغارية" والذي كان يصل إلى بعض الهنغاريين عِبر مدارسها ورسائلها الرعوية . وبناءاً على ذلك ، طلب تشابن من وزارة الخارجية الأميركية إبداء الرأي في الموضوع ، لاسيما بعد الإلحاح الذي لمسه من ميندزنتي عِبر مبعوثه الخاص ، إذ رأى أنه من المستحسن إيصال ردٍ أميركيٍ رسمي إلى الكاردينال .[60]

أثنت وزارة الخارجية الأميركية على الردود التي قدمها الوزير المفوض سيلدن تشابن إلى مبعوث الكاردينال ميندزنتي ، إذ رأى وزير الخارجية الأميركية (جورج مارشال) George Marshal (1880- 1959) أنه من الأفضل للولايات المتحدة أن تنأى بسياستها ومواقفها بعيداً عن الخلافات بين الحكومة والكنيسة الكاثوليكية في هنغاريا ، وهذا لا يعني - حسب رأيه – التقليل من أهمية تأثير تلك الكنيسة في الوضع السياسي العام في هنغاريا . ورأى أيضاً أن يتم إقناع ميندزنتي بأن تلك المسألة متعلقة بالفاتيكان أكثر من الولايات المتحدة ، وأن الإعلان عن المواقف الأميركية يتم من خلال أجهزة الإعلام ولاسيما محطات البث الإذاعي المنتشرة في غرب أوربا كإذاعة صوت أميركا التي كانت تنقل وجهات نظر الحكومة الأميركية تجاه الأوضاع الداخلية في العديد من دول أوربا .[61] وفي واقع الأمر ، لم يكن هذا سوى جوابٍ باهتٍ من وزير الخارجية الأميركية ، ولا يعدو عن كونه تقليلاً من أهمية الموضوع ، وهو يعني ترْك الكاردينال ميندزنتي أمام مستقبل مجهول في علاقته مع الحكومة الهنغارية .

موقف الولايات المتحدة الأميركية من إعتقاله ومحاكمته :

في أواخر عام 1948 باتت المعارضة التي يُظهرها ميندزنتي لسياسات الحكومة الهنغارية بمثابة خطر متزايد في نظر الحزب الشيوعي وشخصياته المهيمنة والمؤثرة في تلك الحكومة . وعليه ، فإن وضع حدٍ لذلك الخطر أصبح خطوة ملحّة لابد أن تخطوها الحكومة . وفي الوقت نفسه ، لم تَعُد الإجراءات أو الحلول السابقة المتمثلة بإبعاد الكنيسة

الكاثوليكية التي يتزعمها ميندزنتي عن مؤسساتها وفروعها المتعددة في المجتمع تمثل حلاً دائماً وناجحاً ، لاسيما بعد تصاعد النبرة السياسية المعارضة من قبل الكاردينال والتي لقيت صداها في المجتمع لدى عدد لابأس به من المتذمرين من سياسة الحكومة .[62] وربما تكون الخطوات الأخيرة التي قام بها ميندزنتي والمتمثلة بالإتصال غير المباشر برئيس البعثة الدبلوماسية الأميركية في بودابست ، ومناشداته في مناسبات متعددة من أجل تدخل أميركي أو دولي يعيد للكنيسة الكاثوليكية حقوقها التي صادرتها الحكومة ، ذات تأثير سلبي في أوساط تلك الحكومة وأطرافها المتشددة المتمثلة بالشيوعيين الذين رأوا بأن علاقتهم بذلك الرجل وصلت إلى طريق مسدود .

لم تتأخر الحكومة الهنغارية في محاولتها وضع حدٍ لتحديات ميندزنتي ، إذ بعد أن تم إعتقال أحد مساعديه في منتصف شهر تشرين الثاني ، بادرت وزارة الداخلية في إصدار أمرٍ بإعتقاله ، وبالفعل نُفّذ الأمر في السادس والعشرين من كانون الأول 1948 .[63] وجِهت إليه خلال التحقيق تهماً تتعلق بالإتصال بالأميركيين ، وذلك على أساس أن تلك الإتصالات قد أضرت بالأمن الداخلي في هنغاريا لما تضمنته من مناشدات لحث الأميركيين على التدخل المباشر في الشؤون الهنغارية حتى لو كان ذلك عن طريق إستخدام القوة المسلحة . لم ينف الكاردينال تهمة الإتصال بالأميركيين ، ووضع اللوم على سياسة الحكومة التي حمّلها مسؤولية دفعه نحو القيام بتلك الخطوة ، بعد أن تجاهلت مناشداته المتكررة لحماية الهنغاريين من تجاوزات القوات السوفيتية المحتلة . ويبدو أن إنحياز السلطات الهنغارية للسوفيت قد إستمر خلال التحقيق أيضاً ، إذ أتُهِم بإفشاء أسرار للأميركيين تتعلق بالقوات السوفيتية المتواجدة في هنغاريا ، إلا أن ميندزنتي رد التهمة بذكاء ، فأشار إلى أن الأميركيين والسوفيت والبريطانيين كانوا أعضاء في لجنة السيطرة والتحكم التي شكلت بعد نهاية الحرب للإشراف على إدارة البلدان المحتلة في وسط أوربا ومنها هنغاريا ، وأنه لم يتبادر إلى ذهنه أن يتصل بالأميركيين إلا بعد أن قامت القوات السوفيتية المتواجدة في بلدة أزتيرغوم شمال هنغاريا بجمع تبرعات من السكان المحليين لصالح جنودها ولأكثر من مرة خلال سنة واحدة ، وهو ما سبب عبئاً على الأهالي في ذلك الزمن الذي كانت هنغاريا تعاني فيه من تبعات ما بعد الحرب .[64]

جاء رد فعل الجانب الأميركي على إعتقال ميندزنتي عن طريق القائم بأعمال وزير الخارجية الأميركية (روبرت لوفيت) Robert A. Lovett (1895- 1986) ، الذي أشار في مؤتمره الصحفي في واشنطن بتاريخ التاسع والعشرين من كانون الأول 1948 إلى أن إعتقال ميندزنتي يمثل تطوراً سلبياً لسلسلة السياسات الخاطئة التي إتبعتها الحكومة الهنغارية ، متمثلة بالتضييق الشديد على الحريات العامة في البلاد ومن ضمنها الحرية الدينية . وإعتبر أن تلك الحكومة قد إفتقدت إلى التصرف الحكيم فيما أقدمت عليه من إجراء بُنيَ على تُهَمٍ واهية ، وأعرب أيضاً عن خشيته من أن تنتقل تأثيرات تلك السياسة إلى دول أخرى في إشارة منه إلى الدول التي بدأت تدور في فلك السياسة السوفيتية . وأشار إلى أنه على الرغم من كون الحدث مؤسفاً إلا أنه يأمل أن يكون الأخير من نوعه في ذلك البلد . وحاول لوفيت أيضاً أن يوجه كلامه إلى السوفيت بشكل غير مباشر كونهم من يملكون التأثير المباشر على الحكومة الهنغارية ، مبيناً أن تصرف تلك الحكومة لا يدعم بناء السلام وإشاعة روح التفاهم في مجتمعات دول وسط أوربا ، بل على العكس يجعل من ذلك السلام طموحاً يحتاج المزيد من الجهود لتحقيقه .[65] وفي السياق نفسه للموقف الأولي للولايات المتحدة ، لم يشأ الرئيس الأميركي (هاري ترومان) Harry Truman (1884- 1972) أن يبدي موقفاً جديداً ، وإكتفى بتأييد ما جاء في تصريح لوفيت المشار إليه .[66] ويبدو أن الموقفين المشار إليهما لم يكونا كافيين أو مقنعين لمن تعاطفوا مع موقف الكاردينال ميندزنتي داخل الولايات المتحدة أو خارجها ، إذ أشار (وولورث باربور) Walworth Barbour (1908- 1982) رئيس قسم شؤون جنوب أوربا في وزارة الخارجية الأميركية إلى أن الوزارة قد تلقت آلاف الرسائل التي طالب مرسلوها أن يكون للولايات المتحدة موقف حازم يوجه للحكومة الهنغارية ، وأن يتم عرض الموضوع على الأمم المتحدة . إلا أن باربور أصر في رده على تلك الرسائل بأن الموقف الذي أظهره لوفيت يُعَد كافياً ، وأن الولايات المتحدة ستصدر مواقف أخرى إذا حدث أي تطور في الموضوع .[67]

أدرك الوزير المفوض تشابن صعوبة موقف ميندزنتي الذي بات في قبضة السلطات الأمنية الهنغارية ، ففي برقية أرسلها إلى القائم بأعمال وزير الخارجية لوفيت شرح تشابن رؤيته وفقاً لما كان يتابعه في بودابست من تطورات قضية ميندزنتي بعد مرور أربعة أيام على إعتقاله وبدء التحقيق معه . وقد لاحظ تشابن أن تلك القضية إنطوت على رسالة أرادت السلطات الهنغارية إيصالها إلى المؤسسة الدينية برمتها وعلى مختلف إتجاهاتها في ذلك البلد ، مفادها أن تلك المؤسسة ومهما بلغ تأثيرها في المجتمع الهنغاري لن تستطيع أن تعارض السياسات الحكومية ، وسيقف أعضاؤها مهما بلغت مكانتهم الدينية عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم إذا إرتأت السلطات محاسبتهم ، والمعنى الذي تضمنته تلك الرسالة سوف يصل حتماً إلى فئات أقل مكانة وأكثر ضعفاً في المجتمع . لذا تسائل الوزير تشابن ضمن رؤيته تلك عن إمكانية توفر العدالة لأي مواطن هنغاري بسيط قد يحاول الإعتراض على أية سياسة أو قرار حكومي في المستقبل .[68] ويبدو أن تشابن قد إعتبر أن ما صدر من وزارة الخارجية الأميركية من موقف تجاه قضية ميندزنتي بمثابة بداية لمواقف أخرى قد تصدر تبعاً لتطورات القضية ، لذا حاول من موقعه كوزير مفوض في بودابست أن يوضح الإتجاهات التي من الممكن أن تسلكها وزارة الخارجية الأميركية إذا ما أرادت المضي قدماً في إظهار مواقفها من القضية المطروحة . أشار إلى أن سياسة الولايات المتحدة وعلى مدى سنين طوال تجنبت إظهار أي موقف أو القيام بأي نشاط قد يفهم منه بأنه تدخل في الأمور الدينية في أي بلد من بلدان العالم ، إلا أن ما حصل مع ميندزنتي تجاوز – من وجهة نظره – كل الحدود التي يمكن التغاضي عنها ، لأنها تمثل تحدياً واضحاً لواحدة من أهم ركائز الديمقراطية الغربية المتمثلة بالحرية الدينية وإحترام حقوق الإنسان .[69]

أظهر الوزير الأميركي المفوض في بودابست حماساً ملحوظاً لفكرة أن يكون لبلده موقف واضح وصارم من موضوع حقوق الإنسان في هنغاريا وفي دول شرق أوربا الخاضعة للنفوذ والتأثير السوفيتي ، ويشعر القارئ لبرقيته المشار إليها بأن هناك نوعاً من الشعور بالأسف في موقفه من سياسة الولايات المتحدة تجاه هنغاريا بشكل عام وتجاه موضوع الحريات وحقوق الإنسان فيها بشكل خاص على مدى المدة المحصورة بين بداية عام 1945 وحتى نهاية عام 1948 ، رغم إنه – تشابن – كان قد أظهر موقفاً لم يتقاطع أو يختلف مع موقف وزارة الخارجية الأميركية ، لاسيما أثناء وبعد المقابلة مع مبعوث الكاردينال ميندزنتي المشار إليها في صفحة سابقة . بل وعلاوة على ذلك ، حذر من أن "الزعامة الأخلاقية" في العالم والتي تتبوئها الولايات المتحدة سوف تتراجع بشكل كبير ، وأن وثيقة حقوق الإنسان الموقع عليها من قبل الولايات المتحدة لن تحظى بالإحترام الذي يليق بها ، كما أن المؤسسات الخيرية التابعة للكنائس في الدول الغربية والتي تقدم الخدمات الطبية والتعليمية لملايين البشر في دول أوربا الشرقية لن تكون في مأمن من تجاوزات السلطات في تلك الدول . وعلى الرغم من إعتراف تشابن بأن قضية ميندزنتي جاءت في وقت لاتبدو فيه الولايات المتحدة مستعدة بالقدر الكافي للتدخل من أجل حلها ، إلا أنه رأى أن هناك طرق أخرى قد تؤتي ثمارها تتمثل بحشد الرأي العام العالمي لاسيما المسيحي بإستخدام أدلة على قمع الحريات في هنغاريا ، مع إمكانية عرض الموضوع على منظمة الأمم المتحدة ، إذ إعتبر أن الأمر وعلى الرغم مما فيه من تحدٍ إلا أنه في الوقت نفسه لا يخلو من إمكانية التخطيط لعمل ناجح بين الولايات المتحدة و حلفائها .[70]

إستمرت التحقيقات في بودابست مع ميندزنتي ، ووجهت له تهم أخرى إرتكزت على رفضه قيام الحكم الجمهوري في هنغاريا أوائل عام 1946 ، وإتصالاته مع وريث عرش هنغاريا (أوتو فون هابسبيرك) Otto Von Habsburg [71] ولقائهما معاً في الولايات المتحدة منتصف عام 1947 ، ثم موضوع رفضه إعادة التاج الملكي الهنغاري إلى هنغاريا ، إذ إتهمته السلطات بأنه كان يفضل إبقاءه خارج هنغاريا لحين إعادة النظام الملكي إلى الحكم ، وضمن سياق متصل أُتُهِم بأنه وضع قائمة بأسماء بعض الشخصيات لتشكيل الحكومة الهنغارية بعد إعادة الحكم الملكي ، أما الإتهام الأخير فكان إتصاله بالبعثة الدبلوماسية الأميركية في بودابست وتحريضه على قيام حرب عالمية ثالثة .[72] ومن خلال إستعراضنا لتلك الإتهامات نجد أن أكثرها كان مرتبطاً بالوضع الداخلي في هنغاريا ، وبعضها الآخر يمكن أن

يدرج ضمن العداء بين الجانبين الحكومي ومن وراءه الحزب الشيوعي وميندزنتي المؤيد لعودة الحكم الملكي . أما الإتهام الأخير ، فيبدو أن السلطات الهنغارية قد بالغت كثيراً في إمكانية ومقدرة ميندزنتي في التأثير على الجانب الأميركي الذي كانت له رؤيته وسياساته الخاصة التي لاتخضع لتأثير أشخاص خارج الولايات المتحدة مهما بلغت مكانتهم الدينية . واللافت في الأمر هنا ، أن ميندزنتي أشار في مذكراته إلى الإتهام الأخير المتعلق بإتصاله بالأميركيين وتحريضه لهم على محاربة السوفيت عسكرياً بأنه إتهام غير صحيح ،[73] بينما أكدت ذلك الإتهام إحدى برقيات البعثة الدبلوماسية الأميركية في بودابست والمشار إليها في صفحة سابقة .

حاولت وزارة الخارجية الأميركية في إطار تحركها لإيجاد موقف دولي معارض لإعتقال ميندزنتي أن تستطلع موقف الفاتيكان ، بعد أن صدر منه موقف أولي أيد فيه الموقف الأميركي الذي عبر عنه كل من لوفيت والرئيس ترومان . وجاء ذلك عن طريق مقابلة أجراها في روما في الثالث من كانون الثاني 1949 القائم بأعمال ممثل الولايات المتحدة في الفاتيكان (فرانكلين غوين) Franklin Gowen مع القائم بأعمال وزير خارجية الفاتيكان (دومنيكو تارديني) Domenico Tardini ، وفي ذلك اللقاء أكد الأخير أن ما جرى في هنغاريا كان بوحي وإشراف من السوفيت ، وذلك الأمر يدركه الفاتيكان منذ الاحتلال السوفيتي لذلك البلد ، وهو تكرار لما حصل لرجال دين من الكاثوليك في بعض دول أوربا الشرقية . وحاول تارديني أن يوضح للدبلوماسي الأميركي أن الفاتيكان مستهدف هو الآخر بتبعات إعتقال ميندزنتي ، عندما أشار إلى أن صحيفة (يونيتا) Unita ذات التوجه الشيوعي التي تصدر في روما تطاولت ووجهت تهديداً للدولة البابوية ، متناغمة في ذلك مع سياسة الحكومة الهنغارية . وعلى الرغم من الموقف الداعم الذي أبداه الفاتيكان لموقف الولايات المتحدة ، إلا أنه لم يبدي أية مقترحات من شأنها أن تزيد الضغط على الحكومة الهنغارية .[74]

تمهيداً لمحاكمة الكاردينال ميندزنتي ، وفي محاولة منها لتبرير موقفها أمام الرأيين العامين الداخلي والخارجي ، أصدرت الحكومة الهنغارية في التاسع عشر من كانون الثاني 1949 كتاباً من ست وتسعين صفحة بعنوان (وثائق بشأن قضية ميندزنتي) أو كما عرف أيضاً بـ (الكتاب الأصفر) Yellow Book ، إحتوى على الكثير مما إعتبرته الحكومة أدلة دامغة تكفي لإدانته ، ومنها إتصالاته غير الشرعية مع البعثة الدبلوماسية الأميركية في بودابست .[75] أخبر الوزير المفوض تشابن وزارة الخارجية الأميركية بفحوى ذلك الكتاب بنسخته الصادرة باللغة الإنكليزية ، إذ رأى فيه تشويهاً للحقائق وإفادات كاذبة من شهود لم يكونوا أمناء في الإدلاء بمعلوماتهم ، كما تم إقحامه - تشابن – والبعثة الدبلوماسية الأميركية في إحدى التهم الموجهة لميندزنتي والمتمثلة بتشجيع الأخير على التجسس لصالح الولايات المتحدة ، هذا بالإضافة إلى تآمر الطرفين من أجل إعادة الحكم الملكي لهنغاريا . ونتيجة لكل تلك الحيثيات ، توقع تشابن أن تتصاعد الحملة الإعلامية في هنغاريا ضد الولايات المتحدة من جهة وضده شخصياً من جهة أخرى ، ولم يستبعد أن تقوم السلطات بطرده والإعلان عن كونه شخصاً غير مرغوب في بقاءه بهنغاريا ، إلا أنه وفي الوقت نفسه طلب من وزارة الخارجية الأميركية عدم سحبه من بودابست ، لأن ذلك سيعتبر إنتصاراً للحكومة الهنغارية وهزيمة للولايات المتحدة وإعترافاً ضمنياً بصحة الإتهامات الموجهة إليه في الكتاب الأصفر.[76] وبالفعل أيدت وزارة الخارجية الأميركية رأي وزيرها المفوض في بودابست ، على الرغم من أنها إعترفت بأن بعثتها الدبلوماسية هناك باتت تعمل في ظروف غير ملائمة ومحيط غير مريح ، ولكنها رأت أن سمعة الولايات المتحدة كدولة كبرى تتطلب عدم الخضوع للضغوط التي تمارسها الحكومة الهنغارية ، لذا فضّلت التريث وعدم إتخاذ أي إجراء متسرع .[77]

في التاسع والعشرين من كانون الثاني 1949 بدأت الحكومة الهنغارية إتخاذ إجراءات عقابية ضد البعثة الدبلوماسية الأميركية في بودابست ، إذ أعلنت أن (ستيفن كوزاك) Stephen Koczak السكرتيرالثاني لتلك البعثة أصبح شخصاً غير مرغوب به في هنغاريا ، وجاء في المذكرة التي سلمت في مقر البعثة بأن كوزاك متورط في نشاط إستخباري أجنبي في هنغاريا ، وعندما حاول الوزير الأميركي المفوض تشابن الإستفسار من وزارة الخارجية

الهنغارية بشأن علاقة كوزاك بما ورد في الكتاب الأصفر وقضية ميندزنتي من إتهامات ، ردت الوزارة بأن الموضوع ليس له علاقة بذلك وأن من حقها عدم الكشف عن المزيد من المعلومات ، إلا أن الوزير تشابن كان مقتنعاً بأن طرد كوزاك جاء على أساس قضية ميندزنتي .[78]

أحدث موضوع طرد الدبلوماسي الأميركي تغييراً مؤقتاً في سياسة الولايات المتحدة تجاه قضية ميندزنتي ، إذ كان من المقرر أن يقوم الرئيس الأميركي هاري ترومان بمسعى شخصي لدى الحكومة الهنغارية من أجل تغيير موقفها من القضية ، إلا أن طرد الدبلوماسي الأميركي أظهر تشدد الحكومة الهنغارية ووتر الأجواء الدبلوماسية بين الطرفين ، وهو ما زاد أيضاً من قناعة الرئيس ترومان بأن مساعيه قد يكون لها إنعكاسات سلبية على القرار الذي قد تصدره المحكمة الهنغارية بحق ميندزنتي .[79]

لم تَرُد وزارة الخارجية الأميركية على طرد الدبلوماسي الأميركي بشكل متسرع ، ويبدو أنها كانت تهدف من وراء ذلك التريث إلى إنتظار ما ستسفر عنه محاكمة الكاردينال ميندزنتي والتي جرت من الثالث وإلى الخامس من شباط 1949. وقد أعلنت المحكمة عن قرارها في التاسع من الشهر ذاته والذي تضمن إدانة ميندزنتي بالتآمر على النظام السياسي الحاكم في هنغاريا والتخابر مع دولة أجنبية وإدخال عملات أجنبية والتعامل بها بشكل غير شرعي في هنغاريا ، لذا جاء قرار المحكمة النهائي بمعاقبته بالسجن مدى الحياة .[80]

جاء رد الولايات المتحدة على قرار المحكمة الهنغارية في التاسع من شباط بطريقتين ، الأولى تمثلت بإبلاغ البعثة الدبلوماسية الهنغارية في واشنطن بأن سكرتيرها الأول (جون فلوريان) John Florian بات شخصاً غير مرغوب به في الولايات المتحدة ، ولم تعط سبباً لهذا القرار ، إلا أنه على الأرجح كان قراراً مؤجلاً تنفيذه منذ طرد الدبلوماسي الأميركي كوزاك .[81] أما الرد الثاني فجاء عن طريق وزير الخارجية الأميركية (دين أتشيسون) Dean Acheson (1893- 1971) الذي أشار في كلمة للصحافة الأميركية يوم التاسع من شباط بأن المحكمة وقرارها كانتا عبارة عن تعدٍ صارخ وغير أخلاقي على حرية التعبير الديني ، ومحاولة لإسكات المقاومة التي تمثلها الزعامة الدينية الكاثوليكية ضد النهج الشيوعي الذي تطبقه الحكومة الهنغارية ومن ورائها الإتحاد السوفيتي . وأشار أيضاً إلى أنه لم يكن يتوقع من الحكومة الهنغارية أن تحقق ما يضمن العدالة بسبب السياسة البوليسية التي تؤمن بها ، وأبدى إرتياحه إلى الإدانة التي أصدرتها العديد من دول العالم المتعاطفة مع ميندزنتي . وتطرق أتشيسون إلى تراجع الديمقراطية في هنغاريا ، ورأى أن الحزب الشيوعي الهنغاري حاول أن يسيّر تلك الديمقراطية لمصلحته السياسية بعد أن حاصر وضيّق سياسياً على العديد من الأحزاب الأخرى حتى أصبحت غير قادرة على العمل في ظل تلك الظروف التي تميزت – حسب رأيه – بحرمان الشعب الهنغاري من الإستفادة من إستقلاله السياسي .[82] وقد ترافق موقف أتشيسون مع قرار مجلس النواب الأميركي في التاسع من شباط الذي أدان الحكم الصادر على ميندزنتي ، وأثنى المجلس أيضاً على الإدانة الدولية الداعمة للموقف الأميركي ، ودعا إلى تدعيم ذلك الموقف من خلال عمل نشط في الأمم المتحدة .[83] أما الرئيس ترومان ، فرأى أن المحاكمة صورية ، ولم تمثل رغبة الشعب الهنغاري .[84]

فتحت محاكمة ميندزنتي وما قُدِّم فيها من أدلة الباب أمام إتهامات جديدة وجهت للجانب الأميركي ، تركزت مرة أخرى على الوزير المفوض سيلدن تشابن . ورغبة منها في إحراج الجانب الأميركي والتمهيد لخطوة تصعيدية جديدة لإنهاء تدخله في موضوع مصير الكاردينال ميندزنتي ، قدمت وزارة الخارجية الهنغارية بواسطة وزيرها المفوض في واشنطن (آندرو سيك) Andrew Sik إستفساراً إلى وزارة الخارجية الأميركية بشأن ما إذا كانت على علم بنشاط الوزير المفوض تشابن المخالف للعمل الدبلوماسي ، وما هو موقفها بعد أن ثبت من خلال الأدلة التي عرضت في المحكمة تورطه مع ميندزنتي في نشاط معادٍ للدولة الهنغارية . وقد ردت وزارة الخارجية الأميركية برفض تلك الإتهامات ، علاوة على إدانة قرار المحكمة .[85] وإستناداً على رد وزارة الخارجية الأميركية ، فإن نظيرتها الهنغارية

لم تتردد أو تتأخر في إعلان قرارها الذي صدر في اليوم التالي ، أي في الحادي عشر من شباط 1949 ، والذي نص على أن سيلدن تشابن الوزير الأميركي المفوض في بودابست بات شخصاً غير مرغوب في بقاءه بهنغاريا . وبالفعل نفّذ تشابن ماجاء في القرار وغادر هنغاريا في السابع عشر من الشهر ذاته .[86]

لقد نجحت الحكومة الهنغارية في وضع حدٍ لتدخل الولايات المتحدة في قضية الكاردينال ميندزنتي ، إذ أن طرد تشابن كان ثمناً باهضاً دفعته الدبلوماسية الأميركية في قضية تدخلت فيها منذ البداية بشكل خاطئ ، إذ لم تقدر بشكل دقيق ميزان القوى السياسية الذي مالت كفته بشكل كبير لصالح الحزب الشيوعي الهنغاري ، والذي سيطر تدريجياً على مقاليد الحكم أمام مرأى ومسمع الأميركيين أنفسهم . وعلى الرغم من أن البعثة الدبلوماسية الأميركية إستمرت في مزاولة عملها مع التغيير الذي طرأ على بعض شخصياتها ، إلا أن قضية ميندزنتي – الذي أودع السجن – تراجعت كثيراً ولم تعد من ضمن إهتماماتها كما كانت في المدة التي سبقت طرد رئيسها .

خاتمة البحث :

1- على الرغم من المكانة الدولية المهمة التي إمتلكتها الولايات المتحدة الأميركية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتأثيرها الواسع في الشؤون الدولية ، إلا أن سياستها تجاه هنغاريا بشكل عام يمكن وصفها بالضعيفة تارة واللامبالية تارة أخرى ، والسبب فيما يبدو هو إن المد الشيوعي المدعوم بالإتحاد السوفيتي وقواته المتواجدة على الأراضي الهنغارية كان أقوى من أدوات عمل السياسة الأميركية في تلك المنطقة من شرق أوربا الوسطى .

2- إن ما كانت تمثله هنغاريا من واقع جيو سياسي ضعيف ومغلق ، لم يعطِ – على الأرجح – دافعاً كبيراً لواضعي السياسة الأميركية ومنفذيها لتعزيز مصالح بلادهم هناك ، وقد إنطبق ذلك على الكثير من القضايا المتعلقة بهنغاريا ومنها قضية ميندزنتي .

3- لم يكن الكاردينال جوزيف ميندزنتي يملك قوة سياسية منظمة ، كما إن الأحزاب التي كان يؤيدها أحياناً خلال الإنتخابات لم تكن بقوة الحزب الشيوعي الهنغاري وتأثير خطابه الإعلامي في المجتمع .

4- إن نمط العمل التقليدي للكنيسة الكاثوليكية الهنغارية المستند على الوعظ والرسائل الرعوية – حتى وإن تطرقت للأمور السياسية – والذي إستمر الكاردينال ميندزنتي على إتباعه ، لم يكن وسيلة ناجحة في مجتمع ما بعد الحرب في هنغاريا الذي سحقته الأوضاع الإقتصادية المتردية .

5- لم تكن المواقف المبكرة للولايات المتحدة أو حتى الفاتيكان من مسألة الخلاف بين ميندزنتي والحكومة الهنغارية قوية بما فيه الكفاية كي تبين موقفاً معارضاً تأخذه الحكومة الهنغارية بنظر الإعتبار ، بل أن حتى مساعداتهما المالية لميندزنتي تحولت فيما بعد إلى دليل إتهام ضده بإعتبارها عملات أجنبية أدخلها بطريقة غير شرعية إلى هنغاريا .

6- إن مواقف وآراء ميندزنتي وردود أفعاله تجاه سياسات الحكومة الهنغارية كانت هي الأخرى بعيدة عن التفكير في الواقع أو إدراك تغير موازين القوى السياسية في هنغاريا ، إذ بناها أساساً على مواقف وتجارب مسبقة مرت بها هنغاريا عام 1919 . كما أن إنحيازه للنظام الملكي ورغبته الشديدة في أن يبقى ممثلاً للوجه السياسي لهنغاريا ، ومعارضته لتأسيس النظام الجمهوري ، مثّلت إحدى أخطاءه الواضحة التي جعلته يتقاطع مع إتجاهات سياسية أخرى فضلاً عن تقاطعه مع الشيوعيين .

7- إن من أكثر أخطاء ميندزنتي فداحةً – إذا جاز التعبير – محاولاته ودعواته المتكررة لتدخل الأميركيين ليس كوسطاء وإنما كداعمين له ولمواقفه المعارضة لسياسات الحكومة في بودابست ، دون أن يدرك أبعاد وحيثيات السياسة الأميركية التي كان من أهدافها آنذاك تقليل الصراعات السياسية في أوربا والحيلولة دون نشوب أي نزاع مسلح داخلها .

Abstract

By the end of the WWII, a new political regime was established in Hungary . The Soviet Union supported the Communist Party to make it the dominant political power in that country. The Hungarian Communists clashed with many political parties and religious personalities, one of them was Cardinal Joseph Mindszenty the head of Hungarian Roman Catholic Church.

This research attempts to focus on the attitude of the United States of America towards the disputes between the Cardinal and the Hungarian Communists, who were the dominant power in the Hungarian government.

In his conflict with government, Mindszenty attempted to urge Americans to intervene to strengthen his position. But the Hungarian government considered US sympathetic attitude towards Mindszenty and sometime its financial supporting for him as a guilt. So, he was tried in 1949 and received a life sentence.

هوامش البحث :

(1) على الرغم من إشارة الكثير من المصادر إلى الأصل المتواضع والفقير لعائلته ، إلا إن هناك من يذكر بأنها كانت من العوائل النبيلة منذ عام 1732.
Paul Ignotus, Hungary, Ernest Benn Limited, London, 1972, p. 204; Frank K. Flinn, Encyclopedia of Catholicism, Facts on File Inc, New York, 2007, p. 454; Steve Fallon & Neal Bedford, Hungary, Lonely Planet Publications, Melbourne, 2000, p. 158.

(2) Peter Kenez, The Hungarian Communist Party and the Catholic Church 1945- 1948, The Journal of Modern History, The University of Chicago Press, Vol. 75, No. 4, December 2003, p. 871.

(3) نتيجة لهزيمة قوات إمبراطورية النمسا- هنغاريا في الحرب العالمية الأولى ، إضافة إلى الأوضاع المعاشية المتدهورة التي خلفتها الحرب . تم في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام 1918 تشكيل المجلس الوطني الهنغاري برئاسة الكونت (ميهايي كاروبي) Mihály Karolyi ، والذي أعلن عن قيام ما يعرف بـ (الثورة البرجوازية الديمقراطية) ، كما أختير في الحادي والثلاثين من تشرين الأول عام 1918 ليكون رئيساً للحكومة الهنغارية الجديدة التي إستمرت حتى الثامن من كانون الثاني عام 1919. أنتخب في الحادي عشر من الشهر ذاته رئيساً للجمهورية الهنغارية التي أعلن عن تأسيسها في شهر تشرين الثاني عام 1918 . تم في عهده إصدار قانون (إصلاح الأراضي) من أجل التخلص من الملكيات الواسعة للأراضي الزراعية في هنغاريا .
Jorg K. Hoensch, A History of Modern Hungary 1867- 1986, Translated to English by : Kim Traynor, Longman Group UK Limited, London, 1988, p.p 84- 93; Leland Stowe, Hungary's Agrarian Revolution, Foreign Affairs, Vol. 25, No. 3, April 1947, p. 491.

(4) Peter Kenez, Hungary from the Nazis to the Soviets : The Establishment of the Communist Regime in Hungary 1944 – 1948, Cambridge University Press, London, 2006, p. 168; Paul Ignotus, op.cit, p.p. 152 -174.

(5) حزب صليب السهم أو (صليب الأسهم) : حزب هنغاري يميني متطرف ، أسسه (فيرينس سالشي) Ferenc Szálasi عام 1935 بإسم حزب (الإرادة الوطنية) . منع من العمل عام 1937 ، إلا إنه عاد من جديد عام 1939 بإسم حزب صليب الأسهم ، متخذاً شكل الصليب المكون من الأسهم رمزاً له . إقتبس الحزب الكثير من الأفكار النازية ، لاسيما الفكر القومي المتطرف . لذا دعا إلى إبراز الفكر القومي الهنغاري لكي يميز القومية الهنغارية ويضعها في مقدمة القوميات التي تعيش في هنغاريا . كما تميز الحزب بموقفه المعادي لليهود الهنغاريين . وفي نهاية شهر تشرين الأول عام 1944 ، وبينما كان (هورثي) Horthy الوصي على عرش هنغاريا يتفاوض مع السوفيت من أجل وقف إطلاق النار ، قامت القوات الألمانية بعملية عسكرية سريعة لإحتلال بودابست ، تمكنت من خلالها من عزل هورثي عن منصبه ، وتنصيب حكومة جديدة بقيادة حزب صليب الأسهم وبرئاسة فيرينس سالشي .
Jorg K. Hoensch, op.cit, pages. 138, 158- 159; Carl Levy, Fascism, National Socialism and Conservatives in Europe 1914-1945: Issues for Comparativists, Contemporary European History, Cambridge University Press, Vol. 8, No. 1 , March 1999 , pages. 114, 117, 121; Richard Breitman & Shlomo Aronson, The End of the Final Solution: Nazi Plans to Ransom Jews in 1944, Central European History, Cambridge University Press, Vol. 25, No. 2, 1992, p.p. 201-202.

(6) Jonathan Luxmoore & Jolanta Babiuch, The Vatican and the Red Flag: The Struggle for the Soul of Eastern Europe, Geoffrey Chapman Ltd, London, p. 42; Peter C. Kent, The Lonely Cold War of Pope Pius XII: The Roman Catholic Church and the Division of Europe, 1943-1950, McGill-Queens University Press, Montreal , 2002, p. 4.

(7) Peter Kenez, The Hungarian Communist Party and the Catholic Church, p. 882.

(8) كليمنت فوروشيلوف : ولد عام 1881 في مدينة (فيركنايا تويما) إحدى مدن أوكرانيا الخاضعة لسيادة روسيا القيصرية آنذاك . إنضم عام 1905 إلى الفرع البلشفي لحزب العمال الديمقراطي الإشتراكي الروسي . شارك في الثورة الروسية عام 1917 . أنتخب عام 1921 عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي وبقي فيها حتى عام 1961. أطاع ستالين طاعة عمياء خلال عملية التطهير الحزبي خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين . لم يحقق نجاحاً كبيراً أثناء السنتين الأوليين لدخول الإتحاد السوفيتي الحرب العالمية الثانية 1941- 1943 . وبعد إنتهاء الحرب عام 1945 أشرف على تأهيل الحزب الشيوعي الهنغاري مستغلاً منصبه في لجنة السيطرة والتحكم التابعة لدول الحلفاء . أصبح في 15 آذار 1953 رئيساً لهيئة رئاسة مجلس السوفيت الأعلى . تضاءل دوره بعد إستبعاد رموز الفترة الستالينية من المناصب الهامة في الدولة ، مما أدى إلى إستقالته عام 1960 . توفي في موسكو عام 1969.
للمزيد من التفصيلات تنظر الصفحة الإلكترونية التالية ، تم تصفحها بتأريخ 2017/12/20 :
https://en.wikipedia.org/wiki/Kliment_Voroshilov

(9) Peter Kenez, Hungary from the Nazis to the Soviets, p. 171.

(10) جستنيان سيريدي : إسمه الحقيقي (جورجي سابوتشيك) György Szapucsek ، ولد عام 1884 في قرية (دياكوفزا) Diakovce إحدى توابع مدينة (سيريد) الخاضعة لسيادة إمبراطورية النمسا- هنغاريا آنذاك ، وإحدى مدن جنوب غرب جمهورية سلوفاكيا حالياً . تدرج في مراحل دراسته الإبتدائية وما بعدها في مدارس دينية وحصل فيها على إسمه الرهباني (جستنيان). أكمل دراسة اللاهوت في روما ، ثم عُين محاضراً للقوانين الدينية في جامعة سانت أنسيلم بروما . عين في عام 1918 قساً عسكرياً في جيش إمبراطورية النمسا- هنغاريا ، وعمل بعد الحرب في البعثة الدبلوماسية الهنغارية لدى الفاتيكان . عينه البابا بيوس الحادي عشر نهاية عام 1927 رئيساً للكنيسة الكاثوليكية الهنغارية . كان له موقف واضح في الدفاع عن اليهود الهنغاريين أثناء الإحتلال الألماني لهنغاريا عام 1944 . توفي في أزتيرغوم بهنغاريا في 29 آذار 1945.
Wojciech Roszkowski and Jan Kofman (Editors), Biographical Dictionary of Central and Eastern Europe in the Twentieth Century, M.E. Sharpe, Inc., New York, 2002, P. 894.

(11) لم تشفع له عند السوفيت مواقفه المعارضة للسياسة التعسفية التي إتبعتها حكومة (صليب الأسهم) الهنغارية تجاه اليهود سواء الهنغاريين منهم أو اللاجئين من دول أوربا الشرقية المجاورة. بل على العكس إعتبر السوفيت أن إستمرار عمل بعثة الفاتيكان في هنغاريا أثناء الإحتلال الألماني بمثابة تهاون وخطأ فادح من الدولة البابوية.
John Cornwell, Hitler's Pope: The Secret History of Pius XII, Penguin Books, New York, 1999, pages.324, 326.; Paul O'Shea, A Cross Too Heavy: Pope Pius XII and the Jews of Europe, Palgrave Macmillan Publications, New York, 2011, p.183; Jonathan Luxmoore & Jolanta Babiuch, op.cit, p. 60.

(12) Jonathan Luxmoore & Jolanta Babiuch, op.cit, p. 60.

(13) بيوس الثاني عشر : ولد في روما عام 1876 ، إسمه الحقيقي (إيوجينيو باتشيللي) Eugenio Pacelli ، ينحدر من عائلة كاثوليكية إيطالية معروفة . درس في مدارس كاثوليكية ، ثم عين عام 1899 برتبة قس . في عام 1920 عين سفيراً للفاتيكان في ألمانيا . تمت ترقيته عام 1929 من قبل البابا بيوس الحادي عشر إلى منصب وزير خارجية الفاتيكان . تولى منصب الرئاسة (الحبر الأعظم) في الفاتيكان عام 1939 . تميزت سنوات وجوده في ذلك المنصب بإستمرار سعي الدولة البابوية إلى ضمان رعويتها للكاثوليك الألمان ، وتقاطعها الشديد مع الشيوعية وأفكارها غير المتوافقة مع الدين . ولم يسلم بيوس الثاني عشر من النقد الموجه له بسبب عدم تقديره الصحيح للخطر الذي شكله هتلر على السلم في أوربا ، إضافة إلى موقفه الضعيف في التصدي للإبادة الجماعية التي تعرض لها اليهود على يد النازيين في أوربا خلال عقدي الثلاثينات والأربعينات . توفي في روما في 10/9/ 1958.
Frank K. Flinn, op.cit, p.p 520- 521.

(14) Stephen Kertesz, Church and State in Hungary : The Background of the Cardinal Mindszenty Trial , The Review of Politics , Cambridge University Press , Vol. 11 , April 1949, p. 210.

(15) Ion Mihai Pacepa and Ronald J. Rychlak, Disinformation: Former Spy Chief Reveals Secret Strategies for Undermining Freedom, Attacking Religion, and Promoting Terrorism, WND Books, Washington, DC, 2013, p. 81.

(16) Peter Kenez, The Hungarian Communist Party and the Catholic Church, op.cit, p. 870.

(17) Memoirs Jozsef Cardinal Mindszenty, Translated to English by : Richard and Clara Winston, Macmillan Publishing Co., New York, 1974, p. 33.

(18) Jorg K. Hoensch, op.cit, 195; Paul Ignotus, op.cit, p. 203; Stephen Kertesz, op.cit, 213.

(19) Peter Kenez, Hungary from the Nazis to the Soviets, p. 166.

(20) Ibid, p. 107.

(21) Gábor Kovács, Can Power Be Humanized? The Notions of Elite and Legitimation in István Bibó's Political Philosophy, Studies in East European Thought, Vol. 51, No. 4, Springer Publications, Berlin, December 1999, p.p. 315- 316.

(22) Leland Stowe, op.cit, p. 490; Melvyn P. Leffler & David S. Painter (Editors), Origins of the Cold War: An International History, Routledge Publications, London, 1994, pages. 142, 152.

(23) I. P. and E. W., Land Reform in Hungary, The World Today, Vol. 5, No. 1, Published by: Royal Institute of International Affairs, London, January 1949, p. 22.

(24) تأسس الحزب الشيوعي الهنغاري في روسيا في الرابع والعشرين من آذار 1918 على يد مجموعة من أسرى الحرب الهنغاريين ، وكان في بداية تشكيله فرعاً من الحزب البلشفي الروسي . وبعد عودة مؤسسيه إلى هنغاريا عام 1918 أعادوا تنظيمه من جديد ليظهر في الرابع والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه بإسم الحزب الشيوعي الهنغاري . تمكن الحزب من السيطرة على مقاليد الحكم في هنغاريا إبتداءاً من آذار وحتى أوائل آب 1919. تم حظر نشاط الحزب في فترة مابين الحربين . وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية عاد أعضاؤه برئاسة السكرتير الأول للحزب (ماتياش راكوشي) Mátyás Rákosi إلى هنغاريا بمصاحبة القوات السوفيتية .
Wojciech Roszkowski and Jan Kofman, op.cit, P. 537; Jorg K. Hoensch, op.cit, pages. 165, 288.

(25) Jonathan Luxmoore & Jolanta Babiuch, op.cit, p. 42.

(26) كان للحزب الشيوعي الهنغاري في ذلك المجلس إثنين وسبعين مقعداً ، ولحزب (ملّاك الحيازات الصغيرة من الأراضي) Smallholders Party سبع وخمسين مقعداً ، وخمس وثلاثين للحزب الديمقراطي الإجتماعي ، وإثني عشر لحزب الفلاحين ، وتسعة عشر لأعضاء النقابات ، وخمساً وثلاثين للمستقلين .
Memoirs Jozsef Cardinal Mindszenty, op.cit, p. 28.

(27) الأيكر Acre وحدة لقياس المساحة تعادل 4047 أربعة آلاف وسبع وأربعون متراً مربعاً . ينظر :
Longman Dictionary of Contemporary English, Librairie Du Liban, Longman Group Limited, Beirut, 1978, p. 8; Memoirs Jozsef Cardinal Mindszenty, op.cit, p. 40.

(28) Ibid, p. 41; H. M. Waddams, Communism and the Churches, International Affairs, Vol. 25, No. 3, Blackwell Publishing on behalf of the Royal Institute of International Affairs, Hoboken, New Jersey, July 1949, p. 300.

(29) الدبلوماسيون هم كل من (آرثر شونفيلد) Arthur Schoenfeld رئيس البعثة الدبلوماسية للولايات المتحدة في هنغاريا والذي عين بدرجة وزير مفوض وهي أقل من درجة سفير ، أضافة إلى (ليزلي سكوايرز) Leslie A. Squires سكرتير البعثة و (فريدريك ميريل) Frederick T. Merrill موظف في الخدمة الخارجية و (باتريشا فوستر) Patricia Foster موظفة مساعدة في الخدمة الخارجية .
Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers, 1945, Vol. IV, Europe, United States Government Printing Office, 1968, Telegram From The Secretary of State to Mr. Alexander C. Kirk, United States Political Adviser to the Supreme Allied Commander, Mediterranean Theater, at Caserta, No. 740.00119 Control (Hungary)/12-1844, Washington, January 10, 1945, p. 799.
درجة الوزير المفوّض كانت تمنح لرئيس بعثة الولايات المتحدة الدبلوماسية في البلدان الصغيرة أو الأقل أهمية من ناحية المصالح السياسية والإقتصادية والعسكرية . وقد بقي رؤساء البعثات الدبلوماسية للولايات المتحدة الأميركية في هنغاريا يحملون لقب وزير مفوض حتى عام 1966. ينظر :
Martin Mevius, A Crown for Ráákosi: The Vogeler Case, the Holy Crown of St Stephen, and the International Legitimacy of the Hungarian Communist Regime, 1945-1978, The Slavonic and East European Review, Vol. 89, No. 1, Published by: School of Slavonic and East European Studies, London, January, 2011, p. 77;
ينظر أيضاً الصفحة الإلكترونية التالية ، تم تصفحها بتاريخ 2017/7/17 :
http://washington.kormany.hu/key-dates-in-hungarian-american-diplomatic-relations

(30) لم ترد في وثائق العلاقات الخارجية للولايات المتحدة لعام 1945 وبالتحديد في الفصل المخصص منها لهنغاريا سوى إشارة عابرة واحدة للقانون المذكور . وعلى الرغم من اللقاءات العديدة التي جمعت أعضاءاً من البعثة الدبلوماسية الأميركية مع مسؤولين هنغاريين حكوميين طيلة عام 1945 ، إلا أن موضوع القانون لم يكن مطروحاً للنقاش . ينظر :
Ibid, Telegram from The Representative in Hungary (Schoenfeld) to the Secretary of State, No. 864.00/6-1645, Budapest , June 16, 1945, pages. 708- 952, 829.

(31) Memoirs Jozsef Cardinal Mindszenty, op.cit, p. 38; Ion Mihai Pacepa and Ronald J. Rychlak, op.cit, p. 83.

(32) أسسه مجموعة من الأساقفة الأميركيين الكاثوليك بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بتوجيه من بابا الفاتيكان بيندكت الخامس عشر ، وإتخذوا من العاصمة واشنطن مقراً له . عرف في البداية بإسم مجلس الرعاية الكاثوليكية الوطني National Catholic Welfare Council ثم غُيّر بعد فترة وجيزة إلى إسم مؤتمر الرعاية الكاثوليكية الوطني National Catholic Welfare Conference ، إهتم منذ إنشاءه بشؤون الهجرة والمهاجرين والتعليم والخدمة الإجتماعية .

Frank K. Flinn, op.cit, p. 615.

(33) Memoirs Jozsef Cardinal Mindszenty, op.cit, p. 39.

(34) Anne Applebaum, Iron Curtain: The Crushing of Eastern Europe 1944- 1956, Anchor Books, New York, 2012, p. 265.

(35) Memoirs Jozsef Cardinal Mindszenty, op.cit, p. 39.

(36) جرى ذلك اللقاء بين الوزيرين في السابع من أيلول 1946 بباريس . ينظر :
F.R.U.S, 1946, Vol. VI, Eastern Europe; Soviet Union, United States Government Printing Office, Washington, 1969, Telegram from The Ambassador in France (Caffery) to the Acting Secretary of State, Secret, No. 740.00119 Council/9-746, Paris, September 7, 1946, p. 333.

(37) إيشتفان بالوغ : ولد عام 1894 في رومانيا ، تلقى تعليماً دينياً وأصبح قساً ، ثم أكمل الدراسة الجامعية في بودابست حتى نال شهادة الدكتوراه في الفلسفة . إنتمى إلى (حزب ملاك الحيازات الصغيرة) وأصبح رئيساً له نهاية عام 1944. شارك في الوفد الهنغاري الموقع على إتفاقية الهدنة مع الإتحاد السوفيتي في 1945/1/20 . كان على علاقة طيبة بالكاردينال ميندزنتي رغم إختلاف موقفيهما من الحزب الشيوعي الهنغاري وسياسات الحكومة منذ بداية 1945. وبما أنه لم يكن معادياً للشيوعيين أو للنفوذ السوفيتي الواسع في هنغاريا ، فقد تولى مناصب حكومية رفيعة بين عامي 1945- 1951. توفي في بودابست عام 1976.

Wojciech Roszkowski and Jan Kofman, op.cit, p. 54.

(38) F.R.U.S, 1946, Vol. VI, op.cit, Telegram from the Minister in Hungary (Schoenfeld) to the Secretary of State, Secret, No. 864.00/3-2946, Budapest, March 29, 1946, p. 274.

(39) Ibid, p. 274.

(40) إيشتفان بارانكوفيتش : ولد عام 1906 في مدينة بولغار بهنغاريا . تخرج عام 1925 من المدرسة الثانوية للرهبان الكاثوليك . إستهوته الصحافة فعمل بها ، حصل على شهادة البكلوريوس في العلوم السياسية عام 1944. أصبح رئيساً لتحرير صحيفة (الأمة المجرية) Magyar Nemzet الواسعة الإنتشار في هنغاريا عام 1943. إنضم خلال الحرب العالمية الثانية إلى حزب الشعب الديمقراطي المسيحي ، وأصبح أميناً عاماً له عام 1944. ساهم في الحياة السياسية بعد تحرير هنغاريا من قبضة الألمان وإحتفظ بعلاقات جيدة مع السوفيت . وبعد إنقسام الحزب إلى تنظيمين سياسيين عام 1945 ، ترأس بارانكوفيتش أحدهما وشارك في الإنتخابات عامي 1945 و 1947 ، إذ حصل في الإنتخابات الأخيرة على ستين مقعداً في البرلمان الهنغاري . لم يستمر وفاقه مع الشيوعيين الهنغاريين طويلاً ، إذ عانى من تضييق الخناق على حزبه حتى أعلن عام 1949 عن حله ، قرر بعدها الهجرة إلى خارج هنغاريا . عاش في النمسا ثم في الولايات المتحدة ، وكان ناشطاً في مجال الدفاع عن حقوق الشعب الهنغاري ومعارضاً لنظام الحكم في بودابست . توفي عام 1974 في نيويورك .
Wojciech Roszkowski and Jan Kofman, op.cit, p.p 59- 60; Leslie Laszlo, The Catholic Underground in Wartime Hungary: The Birth of the Christian Democratic Party, Canadian Slavonic Papers / Revue Canadienne des Slavistes, Vol. 23, No. 1, Canadian Association of Slavists Publications, March, 1981, pages: 62, 66, 68.

(41) F.R.U.S, 1946, Vol. VI, op.cit, p.p 274- 275.

(42) كان ستيفن الأول في تلك الفترة ملكاً لمنطقة (بانونيا) Pannonia الواقعة شمال غرب هنغاريا الحالية قبل أن يتوسع بحكمه شرقاً .
Kornél Bakay, Hungary, In: Timothy Reuter (Editor), The New Cambridge Medieval History, Vol. III, 900- 1024, Cambridge University Press, New York, 1999, pages. 539, 548; Rosemary Ellen Guiley, The Encyclopedia of Saints, Facts On File, Inc., New York, 2001, p. 313.

(43) Memoirs Jozsef Cardinal Mindszenty, op.cit, p. 36; Rosemary Ellen Guiley, op.cit. p. 313.

(44) تم في عام 1920 إعادة العمل بالنظام الملكي في هنغاريا ولكن بشكل جديد ، إذ أختير الأدميرال البحري (ميكلوش هورثي) Miklós Horthy (1868- 1957) ليكون وصياً على العرش لغاية إيجاد صيغة معينة يتم من خلالها أعادة آل هبسبرك إلى العرش وبشكل خاص الملك السابق (تشارلز الرابع) Charles IV (1887- 1922). إلا أن ظروفاً عديدة حالت دون عودته إلى الحكم رغم رغبته الشخصية بذلك ، منها معارضة الدول المجاورة لهنغاريا ، كيوغسلافيا و رومانيا و تشيكوسلوفاكيا ، التي رأت في عودته تهديداً لإستقلالها وإحياءاً لإمبراطورية النمسا – هنغاريا التي كانت تسيطر على مساحات واسعة من أراضي تلك الدول قبل الحرب والتي أعيدت إليها بموجب معاهدة تريانون عام 1920. كما أن كلاً من بريطانيا وفرنسا رأتا في عودته تهديداً للسلام في وسط أوربا . وقد جاءت محاولته الفاشلة عام 1921 للعودة إلى عرش هنغاريا بالقوة لتنهي آخر أمل له في ذلك العرش ، إذ قررت بعدها الحكومة الهنغارية عزله شخصياً وبشكل نهائي.
Miklós Lojkó, Meddling in Middle Europe: Britain And the "lands Between" 1919-1925, Central European University Press, Budapest, 2006, p.p 38-44; Alice Matthews, Chronicle of International Events, The American Journal of International Law, Vol. 15, No. 4, American Society of International Law Publications, July 1921, p. 579.

(45) Memoirs Jozsef Cardinal Mindszenty, op.cit, p. 36.

(46) Richard A. Briggs, Black Hawks over the Danube: The History of the 86th Infantry in World War II, The Western Recorded Publications, Louisville, Kentucky, 1954, p.p 94- 95.

(47) Martin Mevius, op.cit, p. 83; Memoirs Jozsef Cardinal Mindszenty, op.cit, p. 35.

(48) F.R.U.S, 1946, Vol. VI, op.cit, Despatch from the United States Political Adviser for Germany (Murphy) to the President's Personal Representative to Pope Pius XII, No. 864.404/1-2264, Berlin, February 27, 1946, p. 300.

(49) Ibid, p. 300.

(50) F.R.U.S, 1946, Vol. VI, op.cit, Telegram from The United States Political Adviser for Germany (Murphy) to the Secretary of State, Restricted, No. 864.412/5-3146, Berlin, May 31, 1946, p. 300.

(51) Jorg K. Hoensch, op.cit, p. 196; Anne Applebaum, op.cit, p. 265.

(52) كانت وزارة الداخلية من حصة الحزب الشيوعي الهنغاري في التشكيلة الوزارية التي سبقت الإنتخابات البرلمانية التي جرت في الحادي والثلاثين من آب 1947، وبقيت كذلك بعد إجرائها ، إذ حصل الحزب المذكور على واحد وعشرين بالمائة من الأصوات الإنتخابية ، كما كان وزير الداخلية (لازلو رايك) Lászlo Rajk (1909- 1949) من العناصر البارزة في الحزب.
F.R.U.S, 1947, Vol. IV, Eastern Europe; The Soviet Union, U.S. Government Printing Office, Washington, 1972, Telegram from The Minister in Hungary (Chapin) to the Secretary of State, Confidential and Urgent, No. 864.00/8-1447, Budapest, August 14, 1947, p. 357; Memoirs Jozsef Cardinal Mindszenty, op.cit, p. XV.

(53) عُينَ سيلدن تشابن مديراً عاماً للخدمة الخارجية في وزارة الخارجية الأميركية بين عامي 1946- 1947 ، ثم أختير رئيساً للبعثة الدبلوماسية الأميركية في هنغاريا بدرجة وزير مفوض في 1947/4/10 ، أعلنت الحكومة الهنغارية في 1949/2/11 بأنه شخص غير مرغوب فيه في هنغاريا ، لذا غادرها بعد ستة أيام من ذلك التاريخ . أعادت وزارة الخارجية الأميركية تعيينه سفيراً في هولندا أواخر عام 1949. ينظر الصفحة الإلكترونية التالية التابعة لوزارة الخارجية الأميركية ، تم تصفحها بتاريخ 2017/7/29 :
https://history.state.gov/departmenthistory/people/chiefsofmission/hungary

(54) F.R.U.S, 1948, Vol. IV, Eastern Europe; The Soviet Union, U.S. Government Printing Office, Washington, 1974, Telegram from The Minister in Hungary (Chapin) to the Secretary of State, Secret, No. 864.404/4-2648, Budapest, April 26, 1948, p. 326.

(55) Ibid, p. 326.

(56) Deborah S. Cornelius, Hungary in World War II : Caught in the Cauldron, Fordham University Press, New York, 2011, p. 417.

(57) F.R.U.S, 1948, Vol. IV, op.cit, p. 327.

(58) Ibid, p. 327.

(59) ماتياش راكوشي : ولد عام 1892 في مدينة (أدا) Ada التابعة لأمبراطورية النمسا- هنغاريا آنذاك ، وإحدى مدن شمال صربيا حالياً . ينتمي إلى أسرة يهودية هنغارية .حصل على شهادة الدبلوم التجاري عام 1912 في بودابست ، وفي السنة ذاتها إنتمى إلى الحزب الإشتراكي الديمقراطي الهنغاري . جُند خلال الحرب العالمية الأولى في جيش إمبراطورية النمسا- هنغاريا ، وقع في أسر القوات الروسية وتعرف في فترة إحتجازه على مجموعة من الجنود الروس البلاشفة . شارك في إدارة هنغاريا مع الشيوعيين الهنغاريين الذين تولوا السلطة هناك في آذار 1919 . وبعد فشل الحكم الشيوعي الأول في هنغاريا في آب 1919 هرب إلى النمسا ثم إلى روسيا السوفيتية . ووفقاً لتوجيهات المنظمة الشيوعية الأممية (الكومنترن) عاد إلى هنغاريا عام 1924 ليؤسس حزب العمل الإشتراكي الهنغاري الذي كان واجهة للحزب الشيوعي الهنغاري المحظور . أعتقل عام 1925من قبل السلطات وحوكم وأودع السجن حتى عام 1940 حيث أطلق سراحه وغادر إلى الإتحاد السوفيتي . عاد إلى هنغاريا بداية عام 1945 ليمارس نشاطه السياسي بحرية وبدعم من السوفيت ، فتولى مناصب قيادية هامة سواء في الحزب الشيوعى أو في الحكومة الهنغارية . أعتُبر راكوشي من رموز الفترة الستالينية في هنغاريا ، لذلك قل دعم السوفيت له بعد وفاة ستالين عام 1953 ولم يعد الرجل المؤثر في الحزب الشيوعي الهنغاري . توفي عام 1971 في غوركي بالإتحاد السوفيتي .
Wojciech Roszkowski and Jan Kofman, op.cit, p.p. 837- 838.

(60) F.R.U.S, 1948, Vol. IV, op.cit, p. 327.

(61) تأسست شبكة إذاعة صوت أميركا عام 1942 في واشنطن العاصمة ، وكان الهدف من تأسيسها مواجهة الإعلام النازي عن طريق بث البرامج ونشرات الأخبار التي تفند دعايته الموجهة إلى داخل ألمانيا وبعض الدول الأوربية . وبعد إنتهاء الحرب وبداية الحرب الباردة أصبحت برامجها موجهة للدول ذات الأنظمة السياسية الدائرة في فلك السياسة السوفيتية في وسط وشرق أوربا .
Britannica Concise Encyclopedia, Encyclopaedia Britannica, Inc., Chicago, 2006, p. 2014; F.R.U.S, 1948, Vol. IV, op.cit, p. 327.

(62) Paul E. Zinner, Revolution in Hungary, Columbia University Press, New York, 1962, p. 111.

(63) Memoirs Jozsef Cardinal Mindszenty, op.cit, pages. 84, 89.

(64) Ibid, p.p 94- 95.

(65) F.R.U.S, 1949, Vol. V, Eastern Europe; the Soviet Union, U.S. Government Printing Office, Washington, 1976, Editorial Note, p. 451.

(66) Public Papers of the Presidents of the United States: Harry S. Truman, 1948, U.S. Government Printing Office, Washington, 1964, p. 968.

(67) F.R.U.S, 1949, Vol. V, op.cit, p. 452.

(68) F.R.U.S, 1949, Vol. V, op.cit, Telegram from The Minister in Hungary (Chapin) to the Acting Secretary of State, Secret, No. 864.404/12-3048, Budapest, December 30, 1948, p. 452.

(69) Ibid, p. 452.
(70) Ibid, p. 453.

(71) أوتو فون هابسبيرك : ولد في مدينة (ريتشناو) Reichenau في النمسا عام 1912 . والده هو تشارلز الرابع آخر ملوك هنغاريا أو كما عرف أيضاً بـ (تشارلز الأول) آخر أباطرة النمسا . عاش أوتو فون هابسبيرك عقب نهاية الحرب العالمية الأولى متنقلاً مع والديه بين سويسرا وإسبانيا ، وعقب وفاة والده عام 1922 عاش في بلجيكا ثم الولايات المتحدة . عمل لسنوات طويلة في الإتحاد الأوربي وتقلد فيه مناصب هامة . توفي في 4 تموز 2011 في ألمانيا . Gordon Brook-Shepherd, Uncrowned Emperor : The Life and Times of Otto von Habsburg, Hambledon and London Publishers, London, 2003; Der Spiegel (Magazine), Hamburg, No. 28, 11-7-2011, p. 146.

(72) Memoirs Jozsef Cardinal Mindszenty, op.cit, p. 100.

(73) Ibid, p. 102.

(74) F.R.U.S, 1949, Vol. V, op.cit, Telegram from The Acting Representative at Vatican City (Gowen) to The Acting Secretary of State, Top Secret, No. 864.404/1-349, Vatican City, January 3, 1949, p.p 454- 455.

(75) Ibid, Telegram from The Minister in Hungary (Chapin) to The Secretary of State, Secret, No. 864.404/1-2049, Budapest, January 20, 1949, p. 455; Jorg K. Hoensch, op.cit, p. 196.

(76) F.R.U.S, 1949, Vol. V, op.cit, Telegram from The Minister in Hungary (Chapin) to The Secretary of State, Secret, No. 864.404/1-2049, Budapest, January 20, 1949, p.p 455- 456.

(77) Ibid, Telegram from The Secretary of State to The Legation in Hungary, Secret, No. 864.404/1-2349, Washington, January 25, 1949, p. 457.

(78) Ibid, Memorandum By the Director of the Office of European Affairs (Hickerson) to the Counselor of the Department of State (Bohlen), Confidential, No. 701.6411/1-3149, Washington, January 31, 1949, p. 458.

(79) Ibid, Message from the Secretary of State to The Minister of Ireland (Nunan), No. 864.404/2-249, Washington, February 9, 1949, p. 462.

(80) Ron Christenson (Editor), Political Trials in History from Antiquity to the Present, Transaction Publishers, New Jersey, 1991, p.p 295- 296.

(81) F.R.U.S, 1949, Vol. V, op.cit, Memorandum By the Director of the Office of European Affairs (Hickerson) to the Counselor of the Department of State (Bohlen), Confidential, No. 701.6411/1-3149, Washington, January 31, 1949, p. 459, note no. 5.

(82) Ibid, Statement to the Press by the Secretary of State, No. 864.404/2-849, Washington, February 9, 1949, p. 461.

(83) Ibid, Editorial Note, p.p 462- 463.

(84) Public Papers of the Presidents of the United States, op.cit, p. 133.

(85) F.R.U.S, 1949, Vol. V, op.cit, Memorandum of Conversation, by the Assistant Secretary of State for United Nations Affairs (Rusk), Confidential, No. 123, Washington, February 10, 1949, p.p 463- 464.

(86) Ibid, Telegram from the Minister to Hungary (Chapin) to the Secretary of State, Plain, No. 123 Chapin, Paris, February 18, 1949, p. 464.

قائمة المصادر :

أولاً - الوثائق المنشورة :

1-Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers, 1945, Vol. IV, Europe, United States Government Printing Office, 1968.

2-Foreign Relations of the United States, 1946, Vol. VI, Eastern Europe; Soviet Union, United States Government Printing Office, Washington, 1969.

3-Foreign Relations of the United States ,1947, Vol. IV, Eastern Europe; The Soviet Union, U.S. Government Printing Office, Washington, 1972.

4-Foreign Relations of the United States ,1948, Vol. IV, Eastern Europe; The Soviet Union, U.S. Government Printing Office, Washington, 1974.

5-Foreign Relations of the United States, 1949, Vol. V, Eastern Europe; the Soviet Union, U.S. Government Printing Office, Washington, 1976.

6-Public Papers of the Presidents of the United States: Harry S. Truman, 1948, U.S. Government Printing Office, Washington, 1964.

ثانياً - الكتب :

1-Anne Applebaum, Iron Curtain: The Crushing of Eastern Europe 1944- 1956, Anchor Books, New York, 2012.

2-Deborah S. Cornelius, Hungary in World War II : Caught in the Cauldron, Fordham University Press, New York, 2011.

3-Gordon Brook-Shepherd, Uncrowned Emperor : The Life and Times of Otto von Habsburg, Hambledon and London Publishers, London, 2003.

4-Ion Mihai Pacepa and Ronald J. Rychlak, Disinformation: Former Spy Chief Reveals Secret Strategies for Undermining Freedom, Attacking Religion, and Promoting Terrorism, WND Books, Washington, DC, 2013.

5-John Cornwell, Hitler's Pope: The Secret History of Pius XII, Penguin Books, New York, 1999.

6-Jonathan Luxmoore & Jolanta Babiuch, The Vatican and the Red Flag: The Struggle for the Soul of Eastern Europe, Geoffrey Chapman Ltd, London

7-Jorg K. Hoensch, A History of Modern Hungary 1867- 1986, Translated to English by : Kim Traynor, Longman Group UK Limited, London, 1988.

8-Melvyn P. Leffler & David S. Painter (Editors), Origins of the Cold War: An International History, Routledge Publications, London, 1994.

9-Miklós Lojkó, Meddling in Middle Europe: Britain And the "lands Between" 1919-1925, Central European University Press, Budapest, 2006.

10-Paul E. Zinner, Revolution in Hungary, Columbia University Press, New York, 1962.

11-Paul Ignotus, Hungary, Ernest Benn Limited, London, 1972.

12-Paul O'Shea, A Cross Too Heavy: Pope Pius XII and the Jews of Europe, Palgrave Macmillan Publications, New York, 2011.

13-Peter C. Kent, The Lonely Cold War of Pope Pius XII: The Roman Catholic Church and the Division of Europe, 1943-1950, McGill-Queens University Press, Montreal , 2002.

14-Peter Kenez, Hungary from the Nazis to the Soviets : The Establishment of the Communist Regime in Hungary 1944 – 1948, Cambridge University Press, London, 2006.

15-Richard A. Briggs, Black Hawks over the Danube: The History of the 86th Infantry in World War II, The Western Recorded Publications, Louisville, Kentucky, 1954.

16-Ron Christenson (Editor), Political Trials in History from Antiquity to the Present, Transaction Publishers, New Jersey, 1991.

17-Steve Fallon & Neal Bedford, Hungary, Lonely Planet Publications, Melbourne, 2000.

18-Timothy Reuter (Editor), The New Cambridge Medieval History, Vol. III, 900- 1024, Cambridge University Press, New York, 1999.

ثالثاً - المذكرات الشخصية :

1-Memoirs Jozsef Cardinal Mindszenty, Translated to English by : Richard and Clara Winston, Macmillan Publishing Co., New York, 1974.

رابعاً - البحوث المنشورة :

1-Alice Matthews, Chronicle of International Events, The American Journal of International Law, Vol. 15, No. 4, American Society of International Law Publications, July 1921.

2-Carl Levy, Fascism, National Socialism and Conservatives in Europe 1914-1945: Issues for Comparativists, Contemporary European History, Cambridge University Press, Vol. 8, No. 1 , March 1999.

3-H. M. Waddams, Communism and the Churches, International Affairs, Vol. 25, No. 3, Blackwell Publishing on behalf of the Royal Institute of International Affairs, Hoboken, New Jersey, July 1949.

4-Gábor Kovács, Can Power Be Humanized? The Notions of Elite and Legitimation in István Bibó's Political Philosophy, Studies in East European Thought, Vol. 51, No. 4, Springer Publications, Berlin, December 1999.

5-I. P. and E. W., Land Reform in Hungary, The World Today, Vol. 5, No. 1, Published by: Royal Institute of International Affairs, London, January 1949.

6-Leland Stowe, Hungary's Agrarian Revolution, Foreign Affairs, Vol. 25, No. 3, April 1947.

7-Leslie Laszlo, The Catholic Underground in Wartime Hungary: The Birth of the Christian Democratic Party, Canadian Slavonic Papers / Revue Canadienne des Slavistes, Vol. 23, No. 1, Canadian Association of Slavists Publications, March, 1981.

8-Martin Mevius, A Crown for Ráákosi: The Vogeler Case, the Holy Crown of St Stephen, and the International Legitimacy of the Hungarian Communist Regime, 1945-1978, The Slavonic and East European Review, Vol. 89, No. 1, Published by: School of Slavonic and East European Studies, London, January, 2011.

9-Peter Kenez, The Hungarian Communist Party and the Catholic Church 1945- 1948, The Journal of Modern History, The University of Chicago Press, Vol. 75, No. 4, December 2003.

10-Richard Breitman & Shlomo Aronson, The End of the Final Solution: Nazi Plans to Ransom Jews in 1944, Central European History, Cambridge University Press, Vol. 25, No. 2, 1992.

11-Stephen Kertesz, Church and State in Hungary : The Background of the Cardinal Mindszenty Trial , The Review of Politics , Cambridge University Press , Vol. 11 , April 1949.

خامساً - الموسوعات والقواميس :

1-Britannica Concise Encyclopedia, Encyclopaedia Britannica, Inc., Chicago, 2006.

2-Frank K. Flinn, Encyclopedia of Catholicism, Facts on File Inc, New York, 2007.

3-Longman Dictionary of Contemporary English, Librairie Du Liban, Longman Group Limited, Beirut, 1978.

4-Rosemary Ellen Guiley, The Encyclopedia of Saints, Facts On File, Inc., New York, 2001.

5-Wojciech Roszkowski and Jan Kofman (Editors), Biographical Dictionary of Central and Eastern Europe in the Twentieth Century, M.E. Sharpe, Inc., New York, 2002.

سادساً - الدوريات :

1-Der Spiegel (Magazine), Hamburg, No. 28, 11-7-2011.

سابعاً - الصفحات الإلكترونية على شبكة الإنترنت :

https://history.state.gov/departmenthistory/people/chiefsofmission/hungary

http://washington.kormany.hu/key-dates-in-hungarian-american-diplomatic-relations

https://en.wikipedia.org/wiki/Kliment_Voroshilov